

**”الأحاديث الواردة في القدرية”  
-دراسة حديثة في علل الأحاديث وأسانيدها-**

**د/ يوسف عبد الرحيم محمد إبراهيم المهيني**

الأستاذ المساعد في كلية التربية الأساسية

قسم الدراسات الإسلامية

تخصص: الحديث النبوي الشريف

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

دولة الكويت

من ٦٥٩ إلى ٧٣٤



## "الأحاديث الواردة في القدرية"

-دراسة حديثة في علل الأحاديث وأسانيدها-

يوسف عبد الرحيم محمد إبراهيم المهيني

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم

التطبيقي والتدريب، دولة الكويت

البريد الإلكتروني: Yusuf- AIMuhaini@hotmail.com

(ملخص الدراسة)

تدور هذه الدراسة حول ورود أحاديث كثيرة في دواوين السنة النبوية تتناول طائفة معينة تعرف باسم "القدرية"، فتحاول هذه الدراسة التعرف على هذه الفرقة من معرفة الآباء المؤسسين لها، ومعرفة أقوالهم ومبادئهم التي كانوا ينادوا بها والممارسات التي قاموا بها، ومن ثم معرفة سبب ورود هذه الأحاديث التي تدم هذه الطائفة وتنعتهم بأنهم مجوس هذه الأمة، فكشف الدراسة عن كل طرق هذه الأحاديث لمعرفة صحتها من ضعفها، مع الأخذ بتفعيل دور علم العلل والذي لا يكتفي بالوقوف على ظواهر الأسانيد، وإنما يقوم بالبحث في ما راء هذه النصوص من ظروف سياسية مصاحبة قد تكشف لنا أسباب خفية في ورود مثل هذه الأحاديث التي تتناول القدرية. الكلمات المفتاحية: حديث ، أسانيد ، علل ،دراسة ، القدرية.

**In The Name Of Allah, Most Gracious, Most Merciful**

**"Hadiths On Qadariyah"**

**- Hadith Study On The Hidden Blemishes Of These  
Hadiths And Its Chain Of Narrators -**

**Yusuf Abdel-Raheem Mohammed Ibrahim Al-Muhaini,  
Department Of Islamic Studies, College Of Basic  
Education General, Organization For Applied Education And  
Training, State Of Kuwait,**

**Email: Yusuf- AlMuhaini@hotmail.com**

**(Abstract of study)**

**This study is focused on the many Hadiths which had been reported in the Sunnah books regarding a specific group known as "Qadariyah". The study seeks to identify this group; its founding fathers, their sayings and the beliefs they adopted and preached, in addition to the practices which they performed. Thus, we can find out the exact reasons behind these Hadiths that criticized this group and described it as the Magians of this Ummah.**

**The study reveals all the ways of narration of these Hadiths in order to determine whether they are authentic or weak Hadiths. We revitalized the role of Ilal "the science of the Defective Hadiths". This science doesn't only study the apparent chain of narrators, but it also examines the political conditions accompanying these texts which could inform us about the hidden reasons behind the Hadiths regarding Qadariyah.**

**Keywords: Hadith, Asanid, Bugs, Study, Qadriyah.**

## العنوان

## الأحاديث الواردة في القدرية

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين، ثم أما بعد،،  
 رويت أحاديث كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدم طائفة بعينها ألا وهي: "القدرية"، وهي من أوائل الفرق الإسلامية التي ظهرت في صدر الإسلام، حيث كانت بداية ظهورها في الدولة الأموية في عهد عبد الملك بن مروان، وعمر بن عبد العزيز الراشد الخامس، وحتى هشام بن عبد الملك، وأول من صرح بأفكار هذه الفرقة وأعلنها بشكل واضح هو معبد الجهني وغيلان الدمشقي، بأفكارهم التي كانوا ينادون بها، حتى وصلت وترسخت بعض هذه الأفكار بشكل علمي وممنهج على يد المعتزلة.

وتقوم فكرة القدرية على نفي القدر عن الله تعالى ونسبة الأفعال الاختيارية أو المباشرة كما يطلقون عليها للإنسان نفسه، فأثبتوا خلق أفعالهم الاختيارية لأنفسهم ونفوها عند الله سبحانه وتعالى، أي أن الله لم يقدرها على الإنسان في الأزل، وإنما هي من خلق الإنسان نفسه، ولا ينسب شيء منها إلى الله تعالى، ولهم عبارة مشهورة وهي: "لا قدر والأمر أنف أي مستأنف"، واختلف القدرية بينهم في مسألة علم الله تعالى عن الأفعال الاختيارية، فالغلاة من القدرية نفوا علم الله تعالى بها، بينما أثبتته بقية القدرية كمعبد وغيلان والمعتزلة من بعدهم.

يحاول هذا البحث النظر في الأحاديث التي تناولت هذه الطائفة من حيث مدى صحتها وثبوتها عند رسول الله، وما الذي يترتب على ثبوت هذه الأحاديث من عدمها، كل هذا بمنظار علم علل الحديث النبوي الذي يعد من أدق العلوم وأشرفها حتى نصل إلى قناعة مرضية حول هذا الموضوع إن شاء الله.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله

## مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن هذه الطائفة لم تكن موجودة قطعاً على عهد رسول الله كفرقة لها رجالها وأفكارها، ووجود مثل هذه الأحاديث إن صحت بتعيينها وتحديدها يعني أمرين الأول: إثبات معرفة النبي ببعض القضايا الغيبية التي كشفت له بدليل حصول ما قاله بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، الثاني: التأكيد على أن الأحاديث وحي من الله لا تخفيء لها منزلتها الكبيرة من قضايا الغيب والتشريع، ولكن في حال إن لم تصح هذه الأحاديث فهذا يعني أن هناك من حاول استغلال الأحاديث النبوية لأغراض كثيرة قد تكون بدافع الكره والبغض، أو التعصب للمذهب، أو الخصومة السياسية أو الانتقام من هذه الفرقة التي ظهرت بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومحاولة إيجاد مبرر ديني باسم الأحاديث النبوية لتخلص من هذه الفرقة وتشويهها، وهذه هي المشكلة التي سأقوم بالبحث عنها، وإيجاد حل لها من خلال الدراسة.

## أسئلة الدراسة:

- (١) من هم القدرية؟ وهل عين رسول الله هذه الطائفة وسماها باسمها؟ أو ذكر شيئاً من صفاتها؟
- (٢) ما هي الأحاديث الواردة في القدرية؟ وما هو حكمها ودرجتها والعلل التي قد ترد عليها؟
- (٣) ما الذي تشير إليه هذه الأحاديث في حال صحتها أو في حال ضعفها؟

## أهمية الدراسة:

• التعرف على هذه الفرقة من نشأتها وأفكارها ودورها الذي مارسه في صدر الإسلام، مع معرفة سبب ورود ذم هذه الطائفة بعينها، والجرم الذي ارتكبه مما أوجب ذمها من خلال أحاديث السنة النبوية.

● معرفة ما إذا كانت هذه الأحاديث صحيحة فإنها تشير لما كشفت عنه السنة النبوية من بعض الأمور الغيبية التي ستقع في المستقبل، ولا شك أن مثل هذه القضية تؤكد على مصداقية السنة وأنها وحي من الله لا ريب فيه.

● في حال إن توصلنا إلى عدم صحة هذه الأحاديث فهذا يعني أن هناك من حاول العبث بالنصوص النبوية لأهداف وأغراض سياسية أو غير سياسية لا بد من معرفتها والكشف عن هذه المحاولة إن وجدت.

● إثراء المتخصصين في مجال السنة النبوية وعلومها على مثل هذه القضايا التي تتناول جوانب مهمة في علم الحديث ومن أبرزها علم العلل وكيفية التعامل مع نصوص الحديث النبوي والأسانيد الكثيرة التي يكون ارتباط بمسألة واقعية تتعلق بفرقة من فرق المسلمين.

#### أهداف الدراسة:

● التعرف على الهدى النبوي من خلال الأحاديث وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من هديه أن يعين لمثل هذه الفرقة وغيرها، أم أنه يكتفي بالإشارة إليها من خلال ذكر بعض الصفات لا بتحديد الأسماء والأشخاص.

● تفعيل دور علم علل الحديث وهو من أدق العلوم لكونه يبحث في الأسباب الخفية في نقد الأحاديث التي ظاهرها السلامة والصحة، لكن يقوم علم العلل بكشف الستار عن أمور مغيبة لم تخطر في بال من صحح الحديث بنظرة سريعة خاطفة.

● الكشف عن الأثر السياسي وعلاقته بالنص الديني، وعن مدى محاولة السياسة في استخدام النص الديني وتطويعه لخدمة مصالحها وأغراضها الشخصية.

(١) حاشية للإمام الحافظ ابن القيم الجوزية - رحمه الله تعالى - على سنن أبي داود السجستاني، وقد أفرد أبو داود في كتابة السنن باباً تكلم فيه عن القدر وعن الأحاديث التي رويت في القدر وأشارت لفرقة القدرية، وقد تناول ابن القيم هذه الأحاديث وعلق عليها بحاشية جميلة أبدى من خلالها وجهة نظره في هذه الأحاديث ويمكن عدّ كلامه هذا من جملة الدراسات السابقة التي ابتدأ بتناول هذه الفرقة والأحاديث الواردة فيها.

لكن في دراستي مزيد اعتناء وذلك بإيراد أهم الأحاديث التي تناولت القدرية في أهم المصادر الحديثية فالدراسة ليست متوقفة على سنن أبي داود بل تتجاوزها حتى تصل إلى كل الأحاديث القوية التي تناولت هذه الفرقة، وثم التعليق عليها وإعمال علم العلل في مجموع هذه الأحاديث الكثيرة للوصول لنتائج جديدة في الموضوع.

(٢) أضواء على نشأة القدرية وهو بحث علمي مقدم من الدكتور/ عمار محمد يونس، جامعة كربلاء، كلية التربية، والدكتور/ عبد الكريم خيطان الياسري، جامعة كربلاء، كلية التربية، والبحث يتناول مصطلح القدرية والروايات حول نشأة هذه الفرقة وأثر الدور السياسي الأموي في الاستفادة من مثل هذه الأفكار وغيرها لإضفاء الشرعية على نظامها السياسي.

لكن دراستي ستركز على الروايات الحديثة السنية الواردة في القدرية وعن مدى صحتها وما الذي يبني عليها، ومن الممكن الاستفادة من هذا البحث في معرفة أثر الجانب السياسي على انتشار مثل هذه الأحاديث التي قد تخدم بشكل أو آخر الغرض السياسي والنظام الحاكم في تلك الفترة، ولكن من خلال الرجوع إلى المصادر الموثوقة في التاريخ والأحاديث.

(٣) مسلمون ثوار وهو كتاب مفيد للدكتور المرجوم/ محمد عمارة، طبعة دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، حيث عقد

مبحث مستقل عن غيلان الدمشقي وهو أحد المؤسسين للمذهب القدرى وبين بعض الجوانب الإيجابية التي تميز بها هذا الرجل ومذهبه وهو حرية الإنسان، كما تطرق لبعض القضايا السياسية المهمة التي عرضت غيلان وأصحابه للخطر الشديد مثل: مقاومة المذهب الجبري وتبني وجهة نظر مغايره له من خلال الأفكار القدرية، كما ذكر تولى غيلان وصاحبه صالح لديوان المظالم ومحاسبة بنو أمية على أخذهم لأموال الأمة مما أغضبهم عليه وكانت سبباً لتصفيته فيما بعد، وغيرها من الجوانب التي تبين تدخل السياسة في مثل هذه القضايا التي سأقوم بعرضها والتحقق منها.

إلا أن الكتاب غير متخصص في القدرية بشكل رئيسي، كما أنه لم يعالج قضية الأحاديث الواردة في القدرية وهذا ما سوف أقوم به في دراستي وأتميز به عن هذه الدراسة.  
منهج الدراسة:

- المنهج الإستقرائي: وذلك بتتبع الأحاديث الواردة في باب القدر وذكر القدرية مع معرفة درجة صحتها من ضعفها وذكر أقوال أهل العلم التي تتناول هذه الأحاديث، وثم الخروج بحكم عام يشمل كل الأحاديث الواردة في الموضوع.
- المنهج التحليلي والاستنباطي: وذلك بعد الاستقراء وجمع جميع الروايات وأقوال العلماء، وثم أقوم بتحليل ما ورد فيها من قضايا ومسائل والوقوف على دقائق المعلومات التي يكون لها أثر جيد في فهم هذه المرويات والخروج بأفكار جديدة مستنبطة من هذا الجمع والتحليل للوصول إلى نتائج مرضية في هذا الباب.
- المنهج النقدي: وذلك من خلال إعمال ملكة النقد العلمي بعد جمع المعلومات وتحليلها، إذ لا بد من نقد علمي لهذه البيانات الكثيرة للخروج بحكم جيد لهذه المسألة المتشعبة، والوصول لنتائج جديدة في المسألة المبحوثة من خلال هذا المنهج النقدي.

● خطة البحث:

- المبحث الأول: التعريف بالموضوع والنشأة والتأسيس وأبرز الأفكار والرجال.  
المطلب الأول: القدر لغة واصطلاحاً.  
المطلب الثاني: التعريف بالقدرية.  
المطلب الثالث: النشأة والتأسيس.  
المبحث الثاني: الروايات الواردة في الفرقة القدرية.  
المطلب الأول: القدرية مجوس هذه الأمة  
المطلب الثاني: صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي.  
المطلب الثالث: لعنت القدرية.  
المطلب الرابع: سيكون في أمتي أقوام يكذبون بالقدر.  
الخاتمة وأهم النتائج.

المبحث الأول: التعريف بالموضوع والنشأة والتأسيس وأبرز الأفكار والرجال

المطلب الأول: القدر لغة واصطلاحاً

القدر لغة:

(قَدَرَ) الْقَافُ وَالذَّالُّ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهٍ وَنِهَائِيَّتِهِ، فَالْقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ، يُقَالُ: قَدَرَهُ كَذَا، أَي مَبْلَغُهُ، وَكَذَلِكَ الْقَدْرُ، وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدِرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَقَدَرْتُهُ أَقْدِرُهُ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: الْقَدْرُ مَحْرَكَةٌ: الْقَضَاءُ، وَالْحُكْمُ، وَمَبْلَغُ الشَّيْءِ<sup>(٢)</sup>، وَالْقَدْرُ مَصْدَرٌ تَقُولُ قَدَرْتُ الشَّيْءَ بِتَخْفِيفِ الدَّالِّ وَفَتْحِهَا أَقْدِرُهُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ قَدْرًا وَقَدْرًا إِذَا أَحَطْتُ بِمِقْدَارِهِ<sup>(٣)</sup>.

يتبين لنا مما سبق أن القدر في اللغة يدور حول الإحاطة بالشئ ومقداره وحقيقته وقراره الأخير، فكل هذه المعاني داخلة في القدر كما بينها أهل اللغة.

القدر اصطلاحاً:

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي كثيراً، إنما هو قريب منه، وقد تعددت الاصطلاحات في تعريف القدر إلا أنني أختار من بينها أنه: عِلْمُهُ تَعَالَى بِمَقَادِيرِ الْأَشْيَاءِ وَأَزْمَانِهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا ثُمَّ أَوْجَدَ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجَدُ فَكُلُّ

١- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (٦٢/٥).

٢- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، (المتوفى: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، (ص: ٤٦٠).

٣- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، (١/١١٨).

مُحَدَّثٍ صَادِرٍ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ<sup>(١)</sup>، وكذلك الْقَدْرُ: هُوَ قَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَشْيَاءَ عَلَى مَبَالِغِهَا وَنِهَائِيَّاتِهَا الَّتِي أَرَادَهَا لَهَا، وَهُوَ الْقَدْرُ أَيْضًا.<sup>(٢)</sup>  
 إذ يتبين من التعريف الاصطلاحي أن أقدار الله تعالى تعني حكمه على الأشياء كما أراد لها، إذ لا يخرج شيء من هذا الوجود عن قدره تعالى، ولا يقع شيء في الكون إلا بعلمه كما يرى أهل السنة والجماعة.

#### المطلب الثاني: التعريف بالقدرية

أما عن القدرية فيمكن القول أنهم فرقة من المسلمين نسبوا للقدر، "وهم الذين يزعمون أن كل عبد خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى"<sup>(٣)</sup>، وقيل: لأنهم يبحثون في القدر كثيراً<sup>(٤)</sup>، فهم قد نفوا خلق أفعال العبد الاختيارية عن الله تعالى، لذا قيل عنهم أنهم نفاة للقدر على هذا المعنى، وهو من النسبة السلبية؛ لأن النسبة إنما تكون لمن يثبت الشيء، لا لمن ينفيه، فنحن عندما نقول: "فلان جبري"، فهذه نسبة إيجابية لكل من يقول بمذهب الجبر أي أن الإنسان مجبور على فعله الذي كتبه الله عليه، وكل ما يجري من أحواله مقدرٌ له ومكتوب، لكن في القدرية شاع اللفظ على نفاة القدر لا المثبتين له، مع أن القلة من أهل العلم تطلق لفظ القدرية وتريد بهم الجبرية أي على عكس الشائع والسائد، واستدلوا بقوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ}<sup>(٥)</sup>، أي أن المفترض أن يطلق لفظ القدرية على من يقول بالقدر لا

١- ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (1/118).

٢- ابن فارس، مقاييس اللغة، (5/62).

٣- الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي الزين، (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، (ص: ١٧٤).

٤- القاري، علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: دار الفكر، بيروت، تاريخ الإصدار: ١٩٩٤م، (٢٨٩/١).

٥- سورة القمر، آية رقم: (٤٩).

عن ينفية كما يروى أصحاب هذا الرأي، ومن الجدير بالذكر أن بعض القدرية يتهمون أهل السنة بأنهم هم القدرية لكون الاسم يتناول من يثبت القدر لا عن ينفية، بل ويصححون الأحاديث الواردة في القدرية على أنها تتناول مثبتي القدر لا من ينفونه.

ومن المهم أن نعلم أن القدرية بهذا المسمى إذا أطلق من دون قيد ففي الغالب يراد بهم 'فرقة المعتزلة الإسلامية'، وفي بعض الأحيان تطلق من دون قيد ويراد بها كل من ينفي القدر فيشترك بهذا الإطلاق الآباء المؤسسين للمذهب القدري كمعبد الجهني<sup>(١)</sup>، وغيلان الدمشقي<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الأحيان

١- معبد الجهني، (٠٠٠ - ٨٠ هـ = ٠٠٠ - ٦٩٩ م)، هو معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري: أول من قال بالقدر في البصرة، ثم انتقل إلى المدينة، فنشر فيها مذهبه، وتشير بعض المصادر على أنه أخذ فكرة القدر من رجل نصراني اسمه سوسن، أسلم في العراق، وكان معبد صدوقاً، ثقة في الحديث، من التابعين، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج بن يوسف، فجرح، فأقام بمكة، فقتله الحجاج، صبراً، بعد أن عذبه، وقيل: صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق، على القول في القدر، ثم قتله، انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م، (٧/٢٦٤)، والآنجرى، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، (المتوفى: ٣٦٠ هـ)، الشريعة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، طبعة دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩ م، (٢/٩٥٩).

٢ - غيلان القُدري، (٠٠٠ - بعد ١٠٥ هـ = ٠٠٠ - بعد ٧٢٣ م)، هو غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان: كاتب، من البلغاء: تنسب إليه فرقة "الغيلانية" من القدرية، وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهني، وقد أخذ غيلان مذهبه في القدر من معبد، قال الشهرستاني في الملل والنحل: "كان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قريش، وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة فهو مستحق لها، ولا تثبت إلا بإجماع الأمة"، ومن كلام غيلان: "لا تكن كعلماء زمن الهرج إن وُعطوا انفوا، وإن وُعطوا عنفوا"، وله رسائل، قال ابن النديم إنها في نحو ألفي

تطلق ويراد بها كل من اشترك بنفي القدر من الطوائف والفرق الإسلامية جميعاً، فيجب الاحتراز من هذا الأمر حتى لا يحصل الخلط بينهم كما هو حاصل عند بعض الباحثين.

كما أود أن أنبه على مجموعة من المصادر تذكر أن القدرية الأوائل، وهم الذين أنكروا القدر وأنكروا معه علم الله السابق بالأمور، وهؤلاء هم الذين تبرأ منهم الصحابة كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن أوفى، وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وأبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين<sup>(١)</sup>، واشتهرت عبارتهم: "لا قد والأمر أنف"<sup>(٢)</sup> أي: مستأنف لم يسبق لله تعالى فيه

ورقة، واتهم بأنه كان في صباه من أتباع الحارث بن سعيد، المعروف بالكذاب، وقيل: تاب عن القول بالقدر، على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك، وأحضر الأوزاعي لمناظرته، فأفتى الأوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق، انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م، (١٢٤/٥).

١- الشهراني، د. سعد بن علي، فرقة الأحباش، نشأتها وعقائدها وآثارها، طبعة دار عالم الفوائد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، (ص: ٦٨٩).

- قال ابن تيمية: "القدرية" يحكون عنهم إنكار العلم والكتابة وهؤلاء هم القدرية الذين قال ابن عمر فيهم: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، وهم الذين كانوا يقولون: إن الله أمر العباد ونهاهم وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه ولا من يدخل الجنة ممن يدخل النار حتى فعلوا ذلك فعلمه بعد ما فعلوه، ولهذا قالوا: الأمر أنف أي: مستأنف؛ يقال: روض أنف إذا كانت وافرة لم ترع قبل ذلك يعني أنه مستأنف العلم بالسعيد والشقي وبيئتئ ذلك من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتاب، انظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، (٣٨١/٧)، إذا

علم، فالقدريّة الأوائل نفوا علم الله بأفعالهم الاختيارية وهذا هو خطأهم الأعظم، وهذا كلام الغلاة المتطرفين من أصحاب المذهب القدري.

ولا بد من أن أشير إلى أن البعض قصد بالقدريّة الأوائل الذين أنكروا العلم معبد الجهني وغيلان الدمشقي، لكن هذا الكلام لا يثبت عند التحقيق؛ لأنهم لم يثبت عنهم القول بنفي علم الله تعالى عن الأفعال الاختيارية، وإنما جل ما نقل عنهم القول بخلق الإنسان لأفعاله الاختيارية، وأن الله لا ينسب إليه شيء من الذنوب والمعاصي، وأن الإنسان حر فيما يفعل، فمن نسب لهم القول بإنكار العلم فهو قول لا دليل عليه.

ومن المهم أيضاً أن أوضح مسألة مهمة أخرى وهي أن القدريّة (كمعبد وغيلان والمعتزلة) في نفيهم للقدر إنما أرادوا بها أفعال العبد الاختيارية أو الأفعال المباشرة فقط، فهي من وجهة نظرهم أن هذه الأفعال غير مقدرة على العبد كما ذهب كثير أهل السنة والجماعة، فالله لم يقدر هذه الأفعال على العبد في الأزل، وإنما يخلقها العبد بنفسه وهو مسؤول عنها سواء من الخير أو الشر وليس لله سبحانه وتعالى دخل فيها فلا تنسب إليه، وعلى هذا الأمر يكون الحساب والعقاب يوم القيامة وهو من تمام العدل كما يرون.

وأما عن عبارتهم المشهورة "لا قدر والأمر أنف" باستثناء الغلاة فقد حملوها على معنى أن علم هذه الأفعال في الأزل لكن من دون تقدير لها، فلا علاقة عندهم في الربط بين العلم والخلق، فالعلم صفة كاشفة سابقة وليست خالقة ولا مؤثرة ولا سائقة لأفعال العبد الاختيارية، ونبهت على هذا الأمر لأن البعض يدعى أن العبارة تفسر على معنى نفي علم الله تعالى وهذا الأمر لم يقل به إلا القدريّة الأوائل وبعض الغلاة منهم كما تقدم، أما البقية وعلى رأسهم المعتزلة

---

ابن تيمية يؤكد على أن القدريّة الذين تبرأ ابن عمر منهم هم من أنكروا العلم، وليس في كلامه ما يشير إلى أن معبد وغيلان ممن أنكروا العلم، لكن لم يذكر لنا أسماء هؤلاء القدريّة.

فلم يقولوا بها لأنهم يعدونه كفراً بواحاً وخروجاً عن ملة الإسلام لما فيه من تجهيل لله سبحانه وتعالى.

وأما عن سبب تسمية القدرية بمجوس هذه الأمة -بغض النظر عن صحة الأحاديث من عدمها- فهو لأن المجوس<sup>(١)</sup> يقولون لهذا الكون خالقان، خالق للنور، وخالق للظلمة، فالأفعال الخيرة تنسب لخالق النور، والأفعال السيئة تنسب لإله الظلمة فأصبح عندهم خالقان في عقيدتهم، والقدرية كذلك لأنهم أثبتوا لله تعالى الخلق فهو خالق، فإذا أثبتنا للإنسان خلق أفعاله الاختيارية أصبح عندنا خالقان (الله تعالى والإنسان)، وهذا هو وجه تشبيهمهم بالمجوس، ولا شك أن هذا التشبيه فيه تكلف ظاهر فالفرق واضح وشاسع بين قول القدرية المسلمين الموحدين من أهل القبلة، المستدلين بكتاب الله تعالى على قولهم ومذهبهم، وبين هؤلاء المشركين بالله تعالى وليس هذا وقت الرد عليهم ومن أرادته فليبحث عنه في كتب المعتزلة حتى تتضح له المسألة جيداً.

<sup>١</sup> - المجوس هم: عبدة النار، ويقولون: إن للعالم أصليين مدبرين هما: النور والظلمة، ويزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، وقد نشأت هذه النحلة في بلاد فارس، والمجوسية دين قديم يقال له: -كذباً- الدين الأكبر، والملة العظمى، وهي فرق ذكرها أصحاب المقالات، انظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحرائي الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، التسعينية، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م، (١/١٢٢)، وهذا تعريف المحقق الدكتور العجلان لا المؤلف ابن تيمية.

### المطلب الثالث: النشأة والتأسيس<sup>(١)</sup>

فيما يتعلق في نشأة المذهب القدري وبداية ظهوره نستطع القول إن المصادر العلمية تشير إلى أكثر من قول في هذه البداية يمكن اختصارها فيما يلي:  
 القول الأول: وهو ما تكاد تشير إليه أغلب المصادر من أن أول من تكلم القدر (التابعي معبد الجهني) وكان ذلك في البصرة، في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم.

القول الثاني: يقال إن أول ظهور لأفكار هذه الفرقة كان من قبل أهل الكتاب من النصارى كما تشير بعض المصادر إلى أن أول من تكلم في القدر رجل من أهل البصرة من المجوس يقال له (سيسويه) أو (سوسن)، قال محمد بن شعيب سمعت الأوزاعي يقول: أول من نطق في القدر سوسن بالعراق كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد، وأخذ غيلان القدري عن معبد<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - استفدت في هذا المطلب من مجموعة من الكتب لكل من أراد الحصول على المزيد من المعلومات عن القدرية فليُنظر: الحنفي، عبد المنعم، (٢٠٠٥م)، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة مدبولي، (ص: ٥٣٠)، الجهني، مانع بن حماد، (٢٠١٤هـ)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الرابعة، طبعة دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (٢/١١١٤)، "القدرية"، النشار، د. علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، طبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، (١/٣٥٥-٣٧٢)، انظر المبحث كاملاً فقد نقلت عنه بتصريف، كذلك: الموسوعة العقديّة، وهي لمجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ/ علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنوية على الإنترنت: dorar.net، عدد الأجزاء: ١١، تم تحميله في ربيع الأول ١٤٣٣هـ، (٥/٢٤٠).

<sup>٢</sup> - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله، سير أعلام النبلاء، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م، (٥/١٩٣)، وابن بطه، عبيد الله بن محمد

القول الثالث: إن أول ما من أحدث القول بالقدر في الحجاز، قبل معبد الجهني، وذلك وقع لما احترقت الكعبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه محصوراً بمكة فقال أناس: احترقت بقدر الله تعالى، وقال: أناس لم تحترق بقدر الله.<sup>(١)</sup>

القول الرابع: أن أول من نادى بالقدر في الشام هو: (عمرو المقصوص)، وكان عمرو هذا معلماً لمعاوية الثاني، وأثر عليه كثيراً، فاعتنق أقواله في القدر، حتى إنه لما أن تولى الخلافة كان عمرو هذا هو الذي أثر عليه فاعتزلها حتى مات، ووثب بنو أمية على عمرو المقصوص وقالوا: أنت أفسدته وعلمته، ثم دفنوه حياً حتى مات.<sup>(٢)</sup>

ما تقدم من الأقوال كلها تتحدث عن بداية ونشأة الفرقة القدرية، ومن خلال التأمل البسيط يمكن القول إن فكرة ربط القدرية بالمسيحية فكرة غير صحيحة على ما يبدو، وهي ليست إلا محاولة لتشويه أمر هذه الفرقة الناشئة لأسباب ما على رأسها ما تحمله من أفكار سياسية، أو مخالفة للمذهب السائد في ذلك الوقت.

العكبري الحنبلي، الإبانة الكبرى، طبعة دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م، (٢٠١/١٠)، وغيرهما من المصادر الكثير أعرضت عنهم خشية الإطالة.

١- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الإيمان، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، (٣٠١)، والسفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي، (المتوفى: ١١٨٨هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة: الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، (٢٩٩/١).

٢- ابن العبري، غريغوريوس (واسمه في الولادة يوحنا) ابن أهرن (أو هارون) بن توما الملطي، أبو الفرج، (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تاريخ مختصر الدول، المحقق: أنطون صالحاني اليسوعي، الناشر: دار الشرق، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٢م، (ص: ١١١).

ثم إن النصوص واضحة من أن فكرة القدرية إنما نشأت من بنية المجتمع الإسلامي، إذ كانت الفكرة في صميمها ردت فعل سياسية معارضة لبني أمية، استند أصحابها إلى العقل، وبه فسروا النصوص، ولا يمكن اعتماد رواية الأوزاعي التي تقدمت في أن معبد تلقى عن سوسن؛ لأن الأوزاعي كان عملاء بني أمية وهو من أصدر فتوى بقتل غيلان الدمشقي (١).

فإذا تم رفض القول بأن القدرية نشأة من المسيحية وإنما هي من بنية المجتمع المسلم، فلم يبق من وجهة نظري إلا سبب واحد وهو الظلم الذي أوقعه بنو أمية على المجتمع آنذاك، إلى الحد الذي وصل بالحجاج إلى رمي الكعبة بالمنجنيق وإحراقها، ومن ثم التعتذر بالمذهب الجبري الذي نشره، وهو أن ما حصل من ظلم وأمور إنما هي من أقدار الله تعالى التي يجب على المسلم الرضوخ لها وعدم مقاومتها، حتى انتشرت عبارة الحسن البصري (٢): "إن الحجاج عذاب الله، فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَوْ لَقَدْ أَخَذْنَا هُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾" (٣)، ومثل هذه الأحداث أحدثت ردة فعل طبيعية مقاومة ومناهضة لمذهب الجبر فكانت القدرية.

١- النشار، د. علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، طبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، (٣٥٥/١-٣٧٢)، انظر المبحث كاملاً فقد نقلت عنه بتصريف طلباً للاختصار.

٢- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، (٥٢٩/٤)، وقد أورد هذا الأثر أكثر من باحث ونسبه إلى طبقات ابن سعد وأن إسناده صحيح لكني لم أقف عليه في الطبقات، وأنا نقلت عبارة الحسن البصري من ابن تيمية فقط وبقيّة الكلام لي وليس لابن تيمية فيجب التنبيه لهذا.

٣- سورة المؤمنون، آية رقم: ٧٦.

ومن المعلوم أن فرقة المعتزلة لم تتشكل إلا بعد غيلان الدمشقي حيث نشر مثل هذه الأفكار وبدأ يتحاور فيها ويتحدث فيها بين المسلمين حتى وجد له من الاتباع من يأخذ مثل هذه الأفكار ويحملها، وجاء بعد غيلان الدمشقي يونس الأسواري حتى ظهور المعتزلة كفرقة لها أصولها ومناهجها فهي قد استفادت بلا شك من أقوال معبد وغيلان.

ومن المهم أن أركز على نقطة مهمة وهي أن معبد الجهني وكلامه الأول كان بمثابة الرد على أقوال المجبرة الذين كانوا يتعللون في معاصيهم بالقدر، كما رأينا في حادثة رمي الكعبة وإحراقها، وما روي أن عطاء بن يسار وكان قاصاً، ويرى القدر، وكان لسانه يلحن، فكان يأتي الحسن، هو ومعبد الجهني، فيسألانه، ويقولان: يا أبا سعيد، إن هؤلاء الملوك، يسفكون دماء المسلمين، ويأخذون الأموال، ويفعلون، ويفعلون، ويقولون: إنما تجرى أعمالنا على قدر الله، فقال: كذب أعداء الله<sup>(١)</sup>، يقول الكوثري: وكانت البصرة بندر الآراء والنحل، وقد سمع هناك معبد الجهني من يتعلل في المعصية بالقدر فقام بالرد عليه ينفي كون القدر سالباً للاختيار في أفعال العباد، وهو يريد الدفاع عن شرعية التكليف، فضاقت عبارته وقال:

<sup>١</sup> - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م، (ص: ٤٤١)، والمقرئزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين، (المتوفى: ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، (٤/١٨٩)، وابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، (٥١/٢).

(لا قدر والأمر أنف)<sup>(١)</sup>، فأراد معبد الجهني ومن معه أن يرد عليهم هذه المقالة البشعة، ويحمل الإنسان كافة المسؤولية عن تصرفاته على خلاف ما كانت تقوله الجبرية وتنتشره بين الناس فكان قوله بنفي القدر عن الله. ولا بد من أن أشير لبعض القضايا التي تتعلق بمعبد الجهني كونه من المؤسسين لمذهب القدرية حسب ما ذكر الذهبي في السير حيث قال: "إن معبد تابعي من علماء وقته على بدعته التي جاء بها، وثقه أهل العلم في الحديث كابن معين، وقال أبو حاتم صدوق في الحديث، وقال الجوزجاني: كان قوم يتكلمون في القدر، احتمل الناس حديثهم لما عرفوا من اجتهادهم في الدين والصدق والأمانة، ولم يتوهم عليهم الكذب، وإن بلوا بسوء رأيهم، منهم معبد الجهني وقتادة ومعبد رأسهم، وقال مالك بن دينار: لقيت معبدا بمكة بعد فتنة ابن الأشعث وهو جريح، قد قاتل الحجاج في المواطن كلها، وروى ضمرة، عن صدقة بن يزيد، قال: كان الحجاج يعذب معبدا الجهني بأصناف العذاب ولا يجزع، ثم قتله، قال خليفة: مات قبل التسعين وقال سعيد بن عفير: في سنة ثمانين صلب عبد الملك معبدا الجهني بدمشق.<sup>(٢)</sup>

إذا فكما يظهر أن معبد الجهني رجل محله الصدق والأمانة، ولم يعرف بالكذب وكان من أهل العلم على قوله الذي جاء به، لكن من المهم أن نستلهم مما سبق أن معبد الجهني كان له نشاط سياسي معارض للدولة الأموية على ما يظهر، فقد قاتل الحجاج في المشاهد كلها وصلبه عبد الملك بن مروان، وهذا قد يرجح لنا أن بعض التشنيع على القدرية كان له جانب سياسي، فالقول بالقدر وتحميل الإنسان كافة المسؤولية عن تصرفاته قد جاء كردة فعل لبعض الناس الذين أصابهم اليأس من الظلم الذي وقع عليهم فبدأوا يتحججون

١- ابن عساکر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (المتوفى: ٥٧١هـ)، تبیین کذب المفتری فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، الناشر: القدسي، دمشق، ١٣٤٧هـ، (ص: ١١)، من مقدمة الكوثري على الكتاب.

٢- الذهبي، سير أعلام النبلاء، (5/192).

بالأقدار وأنها مكتوبة عليهم فلا يجب دفعها أو رفعها وهو مذهب الجبرية،  
الذي قاومه القدرية كما يبدو.

كما لا يفوتني أن أعرج على غيلان الدمشقي القدري من جانب واحد وهو  
الجانب السياسي فقد كان يؤمن غيلان بفكرة الحرية، وأن الإنسان حر مختار  
في تصرفاته وصانع لأفعاله، وقد قام بنشاط سياسي ضد الأمويين في  
عاصمتهم دمشق، وقد أخذ غيلان مذهبه من في القدر والحرية والاختيار عن  
الحسن بن محمد بن الحنفية بن أبي طالب، وقد تنبأ له استأذنه بنهاية مخيفة  
لما رآه في الحج فقال: أترون هذا، هو حجة الله على أهل الشام (يريد  
الأمويين) لكن الفتى مقتول<sup>(١)</sup>.

ومن المؤكد أن الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز استعان به في  
تصفية الأموال التي سطا عليها بنو أمية من أبناء عمومته وردھا لبیت المال،  
ويبدو أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يثق به فقد روي عنه أن قال: من  
سره أن ينظر إلى رجل وهب نفسه لله، ليس فيه عضو إلا ينطق بحكمة  
فليُنظر إلى هذا ويريد غيلان، وقال له: يا أبا مروان، أعني أعانك الله، فقال  
له: ولني ردّ المظالم، فولاه، فكان يخرج خزائن بني أمية فينادي: «هلموا إلى  
متاع الخونة<sup>(٢)</sup>، تعالوا إلى متاع الظلمة، تعالوا إلى متاع من خلف الرسول

<sup>١</sup> - القاضي عبد الجبار، أحمد بن عبد الجبار الهمداني المعتزلي، (المتوفى: ٤١٥هـ)،  
المنية والأمل، تحقيق: الدكتور/ سامي النشار، الدكتور عصام الدين محمد، الناشر: دار  
المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، تاريخ الطبع: ١٩٧٢م، (ص: ٣٠)، وعمارة، د. محمد  
عمارة مصطفى، مسلمون ثوار، طبعة دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م،  
(ص: ١٤٢/١٤١).

<sup>٢</sup> - الزمخشري، حمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم جار  
الله (توفي ٥٨٣هـ)، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت،  
الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، (٣/١٥١)، والبغدادي، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن  
حمدون، أبو المعالي، (المتوفى: ٥٦٢هـ)، التذكرة الحمدونية، الناشر: دار صادر، بيروت،  
الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، (٣/١٩٣).

في أمته بغير سنته وسيرته»، وكان فيما نادى عليه جوارب خز، فبلغ ثمنها ثلاثين ألف درهم، وقد أنكل بعضها، فقال غيلان: «من يعذرني ممن يزعم أن هؤلاء كانوا أئمة هدى، وهذا ينكل والناس يموتون من الجوع»، فمر به هشام بن عبد الملك قال: «أرى هذا يعبني ويعيب آبائي والله إن ظفرت به لأقطع يديه ورجليه، فلما ولي هشام، خرج غيلان وصاحبه صالح إلى أرمينية، فأرسل هشام في طلبهما، فجيء بهما، فحبسهما أياما، ثم أخرجهما وقطع أيديهما وأرجلها<sup>(١)</sup>، وقال لغيلان: كيف ترى ما صنع بك ربك؟ فالتفت غيلان فقال: «لعن الله من فعل بي هذا»<sup>(٢)</sup>، واستسقى صاحبه، وقال بعض من حضره: «لا نسقيكم حتى تشربوا من الزقوم»، فقال غيلان: «ولعمري! إن كانوا صدقوا، إن الذي نحن فيه ليسير في جنب ما نصير إليه بعد ساعة من روح الله، فاصبر يا صالح، ثم مات صالح وصلى عليه غيلان، ثم أقبل على الناس وقال: «قاتلهم الله: كم من حق أماتوه، وكم من باطل قد أحيوه، وكم من ذليل في دين الله أعزوه، وكم من عزيز في دين الله أذلوه»، فقيل لهشام:

١- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (المتوفى: ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، (١٩٩/٨٤)، قال: فلما مات واستخلف يزيد بن عبد الملك قال فدخلت عليه وغيلان قاعد بين يديه فقال مد يدك فمدها فضربها بالسيف فقطعها ثم قال مد رجلك فقطعها بالسيف ثم صلبه فذكرت دعوة عمر عليه كذا قال والمحفوظ أن الذي صلبه هشام بن عبد الملك، قصة القطع ذكرها ابن عساكر في تاريخه.

٢- قال المحقق تعليقا على قول غيلان: لعل رد غيلان على هشام في هذا المقام يوضح حقيقة ومعنى القدر، بمسئولية الإنسان عن أفعاله وعدم نسبتها إلى الله سبحانه وتعالى حسنة أو قبيحة، وإنما تقدر القدرة الإلهية الإنسان وتبقى لها المشيئة إذا أرادت فتعطل الفعل الإنساني وتفعل قضاء أو لطفاً، انظر: القاضي عبد الجبار، المنية والأمل، (ص: ٣٢).

قطعت يدي غيلان ورجليه، وأطلقت لسانه، إنه قد أبكى الناس ونبههم على ما كانوا عنه غافلين، فأرسل إليه من قطع لسانه، فمات رحمه الله<sup>(١)</sup>.  
 بما تقدم من الكلام يظهر والله أعلم أن الموضوع لا تخلوا منه السياسة، والتعصب للمذاهب، وطاعة السلطان التي قد أراد الإيقاع بمثل هذه الفرقة خشية من أن يسود كلامهم بين الناس، وقد كان مذهب الجبرية منتشراً بين الناس مما جعلهم لا يناكفون السلطان ولا يتحركون ضده مع كل أعمال الظلم التي وقعت عليهم، فلا شك من أن مذهب القدرية خطير على نظام الحكم في تلك الفترة، ومن قرأ في التاريخ وجد بعض الأحاديث التي رويت عن رسول بدم غيلان، منها: "ما روي عن مكحول الشامي أنه قال: ويلك يا غيلان إنه قد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: سيكون في أمتي رجل يقال له غيلان هو أضر عليها من إبليس! فإياك أن تكون أنت هو، وورد بعض الكلام في الثناء على هشام بن عبد الملك وما فعله بغيلان منها ما روي عن نمير بن أوس قاضي دمشق قال بلغ نمير بن أوس أن هشاماً وقر في صدره من قتل غيلان شيء فكتب إليه نمير لا تفعل يا أمير المؤمنين فإن قتل غيلان كان من فتوح الله العظام على هذه الأمة، وما روي من أن رجاء بن حيوة كتب إلى هشام بن عبد الملك يا أمير المؤمنين بلغني أنه دخل عليك شيء من قبل غيلان وصالح وأقسم بالله يا أمير المؤمنين: إن قتلها أفضل من قتل ألفين من الروم والترك"<sup>(٢)</sup>، فكل هذه النقول الكثيرة تبين لنا حقيقة الأمر الذي لم تخلو السياسة منه كما هو ظاهر.

ومن المهم كذلك أن نعرف أن غيلان الدمشقي كان يرفض فكرة التوريث في الحكم، وكان يخالف الرأي السائد من أن الخليفة لا يجوز إلا أن كان قريشاً، بل كان غيلان يرى غير ذلك كان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قريش، وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة كان

<sup>١</sup> - القاضي عبد الجبار، المنية والأمل، (ص: ٣١).

<sup>٢</sup> - ابن عساکر، تاريخ دمشق، (84/211).

مستحقاً لها، وإنما لا تثبت إلا بإجماع الأمة<sup>(١)</sup>، وكل هذه القضايا تشير إلى أن موضوع القدرية سوف يأخذ منحى سياسي بالضرورة لمثل هذه الأفكار التي يحملها أصحابها.

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في القدرية

المطلب الأول: القدرية مجوس هذه الأمة

نص الرواية الأولى: روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الْقَدْرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ».

تخريج الحديث:

لهذا الحديث طرق كلها جاءت عن ابن عمر رضي الله عنه:

الأولى: ما كان مدارها على موسى بن إسماعيل، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبي حازم، عن ابن عمر مرفوعاً:

رواها أبوداود في: "السنة"، باب: القدر، (٤٥٣/١٢)، (٤٦٨٣)، والحاكم في: "الإيمان"، باب: القدرية مجوس هذه الأمة، (١٥٩/١)، (٢٩٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم عن ابن عمر ولم يخرجاه، والبيهقي في: "جماع أبواب من تجوز شهادته"، باب: ما ترد به شهادة أهل الأهواء (٢٧٨/١٥)، (٢١٣٣٢)، كلهم من طريق موسى بن إسماعيل.

هذا الطريق مداره على موسى بن إسماعيل وهو راوي ثقة عن أبي حازم، والحاكم قال: صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر فهل صح هذا السماع أم لا؟ لننظر في أقوال أهل العلم رحمهم الله كما يلي:

<sup>١</sup> - الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، الناشر: مؤسسة الحلبي، بدون سنة طبع، (١٤٣/١).

قال المزي: لم يسمع أبو حازم من عبد الله ابن عمر، وقال يحيى بن صالح الوحاظي: قلت لابن أبي حازم: أبوك سمع من أبي هريرة؟ قال: من حدثك أن أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب<sup>(١)</sup>، وقال ابن حجر: روى عن ابن عمر، وابن عمرو بن العاص، ولم يسمع منهما<sup>(٢)</sup>، وقال الذهبي: وروى عن ابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص، وذلك منقطع<sup>(٣)</sup>، وقال المنذري: هذا منقطع، أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر، وقد روي هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس منها شيء مثبت<sup>(٤)</sup>.

فمن الظاهر والواضح أن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر كما ذكر أهل العلم من أصحاب هذا الشأن، وقد ختمها المنذري بقوله عن كل ما ورد من هذه الأحاديث عن ابن عمر أنه ليس منها شيء مثبت.

الثانية: ما كان مدارها على زكريا بن منظور بن ثعلبة أبو مالك الأنصاري عن أبي حازم عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: رواها الطبراني في الأوسط: باب: من اسمه إبراهيم، (٦٥/٣)، (٢٤٩٤)، والخلال في المنتخب: باب: يزيد بن معاوية، (ص: ٢٤٤)، (١٥٧)، والآجري في الشريعة: "مقدمة الجزء الخامس"، باب: المكذبين بالقدر، (٣٧٨/٥)،

<sup>١</sup> - المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج القضاعي الكلبى، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م، (٤٣١/٧).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلانى، أبو الفضل، شهاب الدين، تهذيب التهذيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م، (٤٣٥/٢).

<sup>٣</sup> - الذهبي، سير أعلام النبلاء، (6/324).

<sup>٤</sup> - العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح غلله ومشكلاته، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، (٢٩٦/١٢)، ١٤١٥هـ.

وغيرهم الكثير أعرضت عنهم طلباً للاختصار، كلهم من طريق زكريا بن منظور.

قلت: في هذا الطريق علتان:

الأولى: وهي الراوي زكريا بن منظور بن ثعلبة القرظي، أبو يحيى المدني فقد تكلم أهل العلم في توثيقه كما يلي:

قال ابن حجر: ضعيف من الثامنة<sup>(١)</sup>، وقال البخاري: ليس بذلك<sup>(٢)</sup>، وقال الذهبي: ضعفه جماعة، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك<sup>(٣)</sup>.

الثانية: سماع أبي حازم من نافع مولى ابن عمر:

لم يذكر المزي في تهذيب الكمال<sup>(٤)</sup> إلى ما يشير أن أبا حازم روى عن نافع مولى ابن عمر، بل ولم يذكر أبا حازم من جملة التلاميذ الذين سمعوا من نافع مولى ابن عمر، مع أن إمكان اللقاء بينهما غير مستبعد، فنافع قد توفي في سنة ١١٧هـ، وتوفي أبو حازم سلمة بن دينار في سنة ١٥٠هـ، فالذي يظهر من صنيع المزي أنه لم يقف على سماع واحد صحيح بينهما. فمن الواضح أن هذا الطريق لا يصح لعله الراوي زكريا بن منظور وعدم تحقق سماع أبي حازم من نافع مولى ابن عمر والله تعالى أعلى وأعلم.

<sup>١</sup> - ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكنائى العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، تقريب التهذيب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، (٣١٢/١).

<sup>٢</sup> - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله، التاريخ الكبير، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة طبع، (٤١٧/٣).

<sup>٣</sup> - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله، ميزان الاعتدال، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، (١٠٩/٣).

<sup>٤</sup> - انظر لترجمة نافع، المزي، تهذيب الكمال، (٣٢/١٩)، ولترجمة أبي حازم سلمة بن دينار، المزي، تهذيب الكمال، (7/431).

الثالثة: ما كان مدارها على محمد بن عمرو بن أبي مذعور، عن ابن أبي حازم عن أبي حازم سلمة بن دينار عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر مرفوعاً:

رواها ابن بطة في الإبانة: باب: ما روي في المكذبين بالقدر، (٩٧/٤)، (١٥١٢)، من طريق محمد بن عمرو.

ويشكل على هذه الرواية كالذي أشكل على التي قبلها، وهو عدم تحقق سماع أبي حازم عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

الرابعة: ما كان مدارها على الحكم بن سعيد الأموي، عن الجعيد بن عبد الرحمن، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر مرفوعاً:

رواها الطبراني في الأوسط: باب: حرف الميم من اسمه محمد، (٢٧٦/٥)،

(٥٣٠٣)، وابن أبي عاصم في السنة: باب: القدرية مجوس هذه الأمة،

(١٥٠/١)، (٣٤٠)، والفريابي في القدر: باب: ما روي في أبناء المشركين،

(ص: ١٥٤)، (٢٢٠)، إلا أنهم قالوا في بدايته سيكون في آخر الزمان قوم

يكذبون بالقدر، والبخاري في تاريخه: باب: الحكم، (٣٤١/٢)، إلا أنه قال

القدرية مجوس أمتي، كلهم من طريق الحكم بن سعيد الأموي.

في هذا الطريق علتان:

الأولى: الحكم بن سعيد الأموي:

قال البخاري: منكر الحديث، ثم أورد حديثه: (القدرية مجوس أمتي) <sup>(١)</sup>، فمن

الواضح أن البخاري رحمه الله أورد هذا الحديث بعد قوله منكر الحديث لئيبين

لنا أن هذا الحديث من مناكير هذا الراوي.

<sup>١</sup> - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)،

التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر:

دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م، (٢٧١/٢)،

(٢٥٦٧).

وقال ابن حجر: من مناكير الحكم بن سعد عن الجعيد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي أو قال عن أبيه، عن النبي: «الْقَدْرِيَّةُ مَجُوسٌ أُمَّتِي»، وذكره ابن الجارود في الضعفاء، وقال ابن عدي والأزدي أيضاً: منكر الحديث <sup>(١)</sup>، وقال العُقَيْلي بعد أن ذكر حديثه هذا: وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة متقاربة في الضعف. <sup>(٢)</sup>

الثانية: سماع الجعد أو الجعيد بن عبد الرحمن <sup>(٣)</sup> من نافع مولى ابن عمر: وهذه هي العلة الثانية التي تطرأ على هذا الطريق وهو سماع الجعد أو الجعيد بن عبد الرحمن من نافع مولى ابن عمر، فالإمام المزي قال عن الجعد أنه: روى عن نافع مولى ابن عمر. إن كان محفوظاً <sup>(٤)</sup>، فالذي يظهر أن المزي وقف على رواية الجعد عن نافع، لكن لم يتحقق من حصول السماع بينها فقال هذه العبارة إن كان الحديث محفوظاً، وهذه الحديث محل نزاع بيننا فلا يمكن الاعتداد به.

يشكل على هذا الطريق علتان: ضعف الحكم بن سعيد، والثانية: الجعيد ولا شك من أنه راوي ثقة لكن هل سماعه من نافع متحقق أم لا؟ عبارة المزي "إن كان محفوظاً" فيها إشارة من أنه إن لم يكن الحديث محفوظاً صحيحاً فلا يصح إثبات سماعه من نافع والله أعلم.

نص الحديث الثانية: رُوي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسٌ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ، إِنَّ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُهُمْ، وَإِنْ

<sup>١</sup> - ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م، (٤٠٤/٢).

<sup>٢</sup> - العقيلي، محمد بن محمد بن موسى الحجازي أبو جعفر، ضعفاء العقيلي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، (٢٦٠/١)، (٣١٨).

<sup>٣</sup> - قال ابن حجر: الجعد بن عبد الرحمن بن أوس، وقد ينسب إلى جده، وقد يُصَغَّرُ، ثقة، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين، ابن حجر، تقريب التهذيب، (1/159).

<sup>٤</sup> - المزي، تهذيب الكمال، (3/371).

مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ» وزاد بعضهم في آخره: «وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَالِ وَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمُ بِالْدَّجَالِ».

لهذه الحديث طرق:

١- ما جاء من طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

الأولى: ما كان مدارها على عمر بن عبد الله مولى غفرة، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً:

رواها الإمام أحمد في مسنده: "مسند عبد الله بن عمر"، (٢/٢١٠)، (٥٥٧٥)، وابن بطة في الإبانة: باب: ما روي في المكذبين في القدر، (٦١/٩)، والخلال في المنتخب: باب: يزيد بن معاوية، (ص: ٢٤٤)، (١٥٥)، وابن أبي عاصم في السنة: باب: القدرية مجوس هذه الأمة، (١٥٠/١)، (٣٣٩)، والسنة لعبد الله بن أحمد، (٢/١٣٩)، وقال: إسناده ضعيف.

قلت: هذه الروايات تدور على عمر بن عبد الله مولى غفرة وفي هذا الراوي أمران:

الأمر الأول: ضعفه كما بين أهل العلم:

قال النسائي: عمر بن عبد الله مولى غفرة: ضعيف<sup>(١)</sup>، وقال الذهبي: يقال أدرك بن عباس وسمع أنساً وابن المسيب وعدة عامة حديثه مرسل ضعفه النسائي ووثقه ابن سعد مات ١٤٥ هـ<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حجر: ضعيف كثير

<sup>١</sup> - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (المتوفى: ٣٠٣ هـ)، الضعفاء والمتروكون، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ، (ص: ٨١)، (٤٦٥).

<sup>٢</sup> - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله الحافظ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦ م، (٢/٢٧٤)، حرف العين.

الإرسال، من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين<sup>(١)</sup>، وقال ابن القيسراني: كان يقلب الأحاديث<sup>(٢)</sup>.

الأمر الثاني: أنه لم يلق ابن عمر:

نقل المناوي عن الإمام أحمد أنه قال: ما أرى عمر بن عبد الله لقي عبد الله بن عمر فالحديث مرسل، وقال الذهبي بعد ما أورده في الكبائر وغيره من عدة طرق: هذه الأحاديث لا تثبت لضعف روايتها، وقال ابن الجوزي في العلل: هذا حديث لا يصح فيه عمر مولى عفرة، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار لا يحتج به<sup>(٣)</sup>.

فالذي يظهر من أمر هذا الراوي أنه ضعيف كثير الإرسال، وعلاوة على هذا أنه لم يلق عبد الله ابن عمر فلا يجوز الاحتجاج بحديثه كما هو معلوم عند أهل العلم.

الثانية: ما كان مدارها على عن عمر بن عبد الله مولى عُفْرَةَ، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً:

رواها الإمام أحمد: مسند عبد الله بن عمر، (٢/٢٧٩)، (٦٠٦٠)، وتفرد الإمام أحمد بهذه الطريق إذ ذكر نافع بين عمر بن عبد الله مولى عفرة وابن عمر، لكن يشكل على هذه الطريق ضعف عمر بن عبد الله، كما أني لم أقف على سماع له من نافع مولى ابن عمر فلا يصح الاحتجاج بها.

<sup>١</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (1/720).

<sup>٢</sup> - ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٥ م، (ص: ١٠٩)، (١٧٠).

<sup>٣</sup> - المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم القاهري، فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤ م، (٢٨٣/٥)، (٧٣٠٤).

٢- ما جاء من طريق أبي هريرة رضي الله عنه:

الأولى: ما كان مدارها على ابن وهب، عن مسلمة بن علي، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن مكحول، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً: رواه الطبراني في مسند الشاميين، (1/322)، (570)، وابن بشران في الأمالي، باب: المجلس الرابع والستون، (١/١٨٧)، (٤٣١).

قلت: لم يذكر المزي في ترجمة عطاء أي راو ممن أخذ الحديث عنه اسمه مكحول<sup>(١)</sup>، ولا ذكر في ترجمة مكحول الشامي أنه أخذ الحديث من عطاء<sup>(٢)</sup>، ومما لا شك فيه من أنهما متعاصران، فعطاء توفي في ١١٥هـ ومكحول في ١١٢هـ، لكن عطاء في مكة ومكحول في الشام، لكن لم يثبت لقاؤهما ولا أخذهما الحديث عن بعض، لذا لا يمكن قبول مثل هذه الرواية.

الثانية: ما كان مدارها على يزيد بن ميسرة، عطاء الخرساني، عن مكحول، عن أبي هريرة مرفوعاً:

رواها ابن أبي عاصم في السنة: باب: القدرية مجوس هذه الأمة، (١/١٥١)، (٣٤٢)، وابن بطة في الإبانة: باب: ما روي في المكذبين في القدر، (٦٢/٩)، والآجري في الشريعة: باب: المكذبين بالقدر، (٢/٨٠٦)، (٣٨٦).

لكن الذي يشكل على هذه الرواية أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة فقد سنل الدارقطني عن حديث روي عن مكحول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «القدرية مجوس هذه الأمة»، فقال: يرويه سليمان التيمي واختلف عنه، فرواه معاذ بن معاذ عن سليمان التيمي عن مكحول عن أبي هريرة،

<sup>١</sup> - المزي، تهذيب الكمال، (13/44).

<sup>٢</sup> - المزي، المصدر السابق، (٣٥٦/١٨)، طبعاً إن كان المراد مكحول الشامي؛ لأن السند

لم يذكر مكحولاً إلا مهملأ من دون تمييز أو نسبة.

وقيل: عنه عن سليمان التيمي عن رجل عن أبي هريرة، ومكحول لم يسمع من أبي هريرة.<sup>(١)</sup>

الثالثة: ما كان مدارها على أبي الأشهب النخعي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً:

رواها أبو الفضل الزهري: باب لكل أمة مجوس، (ص: ٢١٠)، (١٨٦)، وخيثمة بن سليمان في حديثه، (ص: ٦٧).

ولهذا الطريق عدة إشكالات كما يلي:

١. الراوي أبو الأشهب النخعي اختلف أهل العلم في أمره: قال عباس الدوري عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، وفي موضع آخر: ليس بثقة، وقال النسائي ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم: شيخ، ليس بحديثه بأس، وقال أبو زرعة: لا بأس به عندي، وقال الحاكم في التاريخ: جعفر بن الحارث بن جميع بن عمر، وأبو الأشهب النخعي من أتباع التابعين، وثقات أئمة المسلمين، وقال ابن حبان في «الثقات»: هو ثقة، وقال في كتاب «الضعفاء»: كان ممن يخطيء في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى صار من المجروحين في الحقيقة، ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات، يغرب ممن أستخير الله فيه، وقال العقيلي: منكر الحديث، في حفظه شيء، يكتب حديثه، قاله البخاري<sup>(٢)</sup>، فهذا الراوي مختلف في أمره فالبعض مع تضعيفه

<sup>١</sup> - الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، (٨ / ٢٨٩)، (١٥٧٦).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (1/395).

والبعض على توثيقه لذا لا يمكننا أن نعول عليه خاصة وأنه انفراد في هذه الرواية.

٢. الراوي الأعمش سليمان بن مهران: قال أبو حاتم لم يسمع الأعمش من ابن أبي أوفى، ولا من أبي صالح مولى أم هانئ، قيل له: ابن أبي طيبة يحدث عن الأعمش عن أبي صالح مولى أم هانئ، فقال: هذا مدلس عن الكلبي قال ولم يسمع من مصعب بن سعد شيئاً ولم يلق مطرفاً يعني ابن الشخير. ولا من الربيع بن خيثم شيئاً إنما هو مرسل<sup>(١)</sup>، فالعلائي يبين بوضوح أن الأعمش لم يسمع ممن فوقه وهو أبو صالح.

٣. الراوي أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبي طالب، واسمه بإذام ويقال: بإذان مختلف فيه لكن ابن حجر في التهذيب حسم أمره فقال: وثقه العجلي وحده، وقال زكرياء بن أبي زائدة: كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ بأذنه فيهرّها ويقول: ويلك، تفسر القرآن، وأنت لا تحفظ القرآن، وقال ابن المدني عن القطان، عن الثوري قال الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك كذب، وقال العقيلي: قال مغيرة: إنما كان أبو صالح يعلم الصبيان، وكان يضعف تفسيره، وقال: كُتِبَ أصابها، ويعجب ممن يروي عنه، ولما قال عبد الحق في الأحكام أن أبا صالح ضعيف جداً، أنكر عليه ذلك ابن القطان في كتابه، وقد قال الجوزجاني: إنه متروك، ونقل ابن الجوزي عن الأزدي أنه قال: كذاب، وقال الجوزجاني: كان يقال له ذو رأي غير محمود، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حبان: يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه<sup>(٢)</sup>، وقال في التقريب: ضعيف يرسل، من

١- العلائي، خليل بن كَيْكَلْدِي بن عبد الله الدمشقي أبو سعيد صلاح الدين، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، طبعة عالم الكتب، ١٩٨٦م، (ص: ١٨٨)، حرف السين.

٢- ابن حجر، تهذيب التهذيب، (1/273).

الثالثة<sup>(١)</sup>، فالراوي أبو صالح ضعيف على ما يظهر مع ذلك يرسل

الأحاديث فلا يمكن الوثوق بروايته.

ج- ما جاء من طريق حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:

وله طريقان:

الأول: ما كان مداره على عمر بن محمد، عن عمر مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عن حذيفة مرفوعاً:

رواه أبو داود في: "السنة"، باب: في القدر، (٤٥٣/١٢)، (٤٦٨٤)، والإمام أحمد في: "مسند الأنصار"، باب: حديث حذيفة، (٥٦٤/٦)، (٢٣٠٧٣)، والبيهقي في الكبرى: "جماع أبواب من يجوز شهادته، (٢٧٩/١٥)، (٢١٣٣٣)، وغيرهم تركتهم اختصاراً.

عمر بن عبد الله مولى غفرة ضعيف لا يحتج به، كما تقدم، وهو كثير الإرسال والذي يظهر أنه لم يسمع من حذيفة فلا يقبل هذا الطريق.

الثاني: ما كان مداره على أبي معشر، عن عمر مولى غفرة، عن عطاء بن يسار، عن حذيفة مرفوعاً:

رواه البزار في: "مسند حذيفة"، باب: عطاء بن يسار، (٣٣٨ / ٧)، (٢٩٣٧)، وقال: وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ رُوِيَ عَنْ حُدَيْفَةَ، مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَصَلَهُ، وَسَمَّى الرَّجُلَ الَّذِي بَيْنَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى غُفْرَةَ وَبَيْنَ حُدَيْفَةَ إِلَّا أَبُو مَعْشَرٍ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ غَيْرُ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ.

يشكل على هذه الطريق أن عمر مولى غفرة ضعيف كما تقدم، كما أن عطاء بن يسار لم أقف على سماع له صحيح من حذيفة بن اليمان والله أعلم.

د- ما جاء من طريق سهل بن سعد رضي الله عنه:

وله طريق واحد وهو ما كان مداره على يحيى بن سابق، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد مرفوعاً:

<sup>١</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (1/121)

رواه الطبراني في الأوسط: "حرف النون"، باب: من اسنه نصر، (٩٣/٩)،  
(٩٢٢٣)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي حازم إلا يحيى بن سابق، تفرد  
به علي بن حجر، واللالكائي في: "ما روي عن النبي في القدرية"، (٧٠٨/٤)،  
(١١٥٢)، والسمرقندي في: باب: لكل أمة موسى، (ص: ١٥٧)، (٥٠).

ويشكل على هذا الطريق الراوي يحيى بن سابق، قال أبو حاتم: ليس بقوي،  
وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، ثم أورد حديثه: «مجوس  
أمتي القدرية»، وله عن مالك ما ينكر، وقال الدارقطني: متروك، وقال أبو  
نُعَيْمٍ: حدث عن موسى بن عقبة وغيره بموضوعات. (١)

هـ - ما جاء من طريق جابر بن عبد الله رضي الله عنه:  
وله طريق واحد وهو ما كان مداره على بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن  
ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله مرفوعا:

رواه ابن ماجه في: "فضائل أصحاب النبي"، باب: القدر، (٣٥/١)، (٩٥)،  
والطبراني في الأوسط: باب: من اسمه علي، (٤٠/٧١)، وقال: لم يرو هذا  
الحديث عن الأوزاعي إلا بقية تفرد به محمد بن مصفى، والسنة لابن أبي  
عاصم: باب: قول النبي إن مجوس هذه الأمة، (١٤٤/١)، والفريابي في  
القدر: باب: أولاد المشركين، (ص: ١٤٥)، (٢١٩).

لهذا الطريق علتان:

الأولى: الراوي بقية بن الوليد، قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف فيه بقية  
وهو م و د لس، وق  
عننه (٢)، وقال ابن حجر: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة،

١- ابن حجر، لسان الميزان، (6/315).

٢- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الكناني،  
مصباح الزجاجه، طبعة دار الجنان، بيروت، ١٩٨٦م، (٥٥/١).

مات سنة سبع وتسعين، وله سبع وثمانون<sup>(١)</sup>، فبقية بن الوليد مدلس وهنا عنعن في الرواية فلا يقبل حديثه كما بين أهل العلم.

الثانية: الراوي عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، قال ابن حجر: فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت، كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس وقال الدارقطني: شر التدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح<sup>(٢)</sup>.

قلت: ابن جريج مدلس وقد عنعن في هذا السند ولم يصرح بالسماع فلا يقبل منه؛ لأنه من المرتبة الثالثة الذين لا يحتج الأئمة بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع كما ذكر ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

و- ما جاء من طريق مجاهد بن جبر رحمه الله: وله طريق واحد وهو ما كان مداره على مروان بن معاوية، عن رجاء المكي، عن مجاهد بن جبر موقوفاً:

رواه ابن أبي عاصم في الإبانة: باب مجاهد بن جبر، (١٣٣/١٠)، والآجري في الشريعة: باب: ما ذكر عن التابعين، (٤٣٣/٦)، والفريابي في القدر: باب: ما روي في أولاد المشركين، (ص: ١٦٦).

هذا الطريق موقوف على مجاهد بن جبر لكن والمهم أن نعرف أمراً وهو هل صحت الرواية لمجاهد؟ والجواب كما يلي:

الراوي مروان بن معاوية، قال عبد الله بن علي بن المدني عن أبيه: ثقة فيما يروي عن المعروفين وضعفه فيما يروي عن المجهولين، وقال علي بن الحسين بن الجنيد عن ابن نمير: كان يلتقط الشيوخ من السكك، وقال

<sup>١</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (1/133).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكنائي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، طبقات المدلسين، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٨٦م، (٥٨/١).

<sup>٣</sup> - ابن حجر، المصدر السابق، ذكر في المقدمة: (ص: ٦٣)، وعند ترجمة ابن جريج في المرتبة الثالثة (ص: ١٤١)، أنه لا يقبل حديثه إلا بما صرح فيه بالسماع.

العجلي: ثقة، ثبت، ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه، وليس بشيء، وقال أبو حاتم: صدوق، لا يدفع عن صدقه، ويكثر روايته عن الشيوخ المجهولين<sup>(١)</sup>.  
فالراوي مروان بن معاوية اختلف أهل العلم فيه وإن كان الأرجح أنه مقبول الرواية لكن بشرط واحد وهو ألا يروي عن الشيوخ المجهولين، وهنا قد حدث عن رجاء المكي وهو شيخ مجهول لم أقف على ترجمة له عند أهل العلم فلا يمكن قبول هذا السند لما فيه.

نص الحديث الثالثة: روي عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي، أَوْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، رَجَالٌ يُكذَّبُونَ بِمَقَادِيرِ الرَّحْمَنِ، يَكُونُونَ كَذَّابِينَ، ثُمَّ يَعُودُونَ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُمْ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ».

ولهذا الحديث طريق واحد وهو ما كان مداره على يعقوب بن حميد، عن إسماعيل بن داود، عن سليمان بن بلال، عن أبي حسين، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً:

وهذا الإسناد مشكل فقد قال الألباني: إسناده ضعيف جداً وأبو الحسين لم أعرفه، وإسماعيل بن داود هو ابن مخراق قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً<sup>(٢)</sup>.

وبهذا أكون قد انتهيت من كل الأحاديث التي تتكلم عن أن القدرية مجوس هذه الأمة في هذا المطلب، ومن الممكن أن أسجل بعض الملاحظات هنا وهي:

<sup>١</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (5/502).

<sup>٢</sup> - ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، (المتوفى: ٢٨٧هـ)، كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، (١/١٥١)، (٣٤١).

- ذهب جماعة من أهل العلم (العقيلي، الذهبي، المنذري) كما تقدم على أنه لا يصح في هذا المتن شيء من الأحاديث<sup>(١)</sup>، وكل هذا الكم الذي روي لم يثبت منه شيء، بل وكل الرواة الذين نقلوا هذا الحديث لم يخلو أحدهم من مقال أو نكارة لذا لا يجوز الاعتداد بمثل هذا الكلام.

- في متن هذا الحديث مبالغة شديدة لا تعرف من قول رسول الله ولا من هديه، فالحديث جعل من القدرية وهو رأي له أدلته من القرآن الكريم قد تأوله أصحابه لا يصل بهم للكفر إن شاء الله تعالى باستثناء الغلاة منهم، وعدم اتباع جنازهم وهذا أمر غريب، ووصفهم بالمجوس لا تقبله أصول الشريعة مع الكفار من أهل الديانات السماوية فكيف يوصف به المتأول من أهل القبلة.

- الذي يظهر من ورود هذه الطرق والأسانيد بكثرة في مجموعة من المصنفات الحديثية دون التيقظ للأسانيد والرجال أن مثل هذه الأحاديث قد فعلها أحدهم قصداً وعمداً لحاجة في نفسه ولا أظنها إلا السياسة؛ لأنه من غير المعقول أن تكون الأحاديث بمثل هذا الضعف ولا ينتبه لها أصحاب المصنفات، بل ويدرجونها في مصنفاتهم وبكثرة، فهذا الأمر غريب جداً!

- كما لا يستبعد أن يكون الجهال من أهل السنة أو الذين باعوا دينهم قد تعمدوا وضع مثل هذه الأحاديث بقصد ردع هذه الطائفة أو استجابة لدواعي السياسة والله أعلم.

<sup>١</sup>- قال الفيروز ابادي: لا يصح في ذم المرجئة والقدرية حديث، انظر: المباركفوري، أبو العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة طبع، (٦/٣٠٣).

### المطلب الثاني: صنفاً من أمتي لا تنالهم شفاعتي

نص الحديث الأول: روي عن رسول الله أنه قال: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لِهَمَّا فِي الْأَسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِنَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ»، وفي بعض الروايات: «أَهْلُ الْإِرْجَاءِ، وَأَهْلُ الْقَدْرِ»، وورد أيضاً: «صِنْفَانُ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمُرْجِنَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ»، وكل هذه الألفاظ قريب بعضها من بعض فلا داعي للتمييز بينهم.

١- ما جاء من طريق ابن عباس رضي الله عنه:

وله طرق:

الأولى: ما كان مدارها على علي بن نزار عن أبيه نزار بن حيان، عن عكرمة بن أبي جهل، عن ابن عباس مرفوعاً:

رواها الترمذي في: "القدر"، باب: ما جاء في القدرية، (٣٠١/٦)، (٢١٧٦)، وابن ماجه في: "النبي صلى الله عليه وسلم"، باب: الإيمان، (٢٤/١)، (٦٤)، وعبد بن حميد في المنتخب: "مسند ابن عباس"، (٢٠١/١)، (٥٧٩)، وابن بطة في الإبانة: باب: القول في المرجئة، (٤٣٢/٧)، وغيرهم الكثير أعرضت عنهم اختصاراً.

ولهذا الطريق علتان:

الأولى: علي بن نزار بن حيان الأسدي الكوفي:

قال الدوري عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، وكذا قال ابن عدي وقال الأزدي: ضعيف جداً<sup>(١)</sup>، وقال ابن حجر: ضعيف، من السادسة<sup>(٢)</sup>.

الثانية: نزار بن حيان:

قال علي بن عراق: نزار بن حيان عن عكرمة اتهمه ابن حبان بالوضع<sup>(١)</sup>، وقال ابن حجر: ذكره ابن حبان في الضعفاء وقال: يأتي عن عكرمة بما ليس

<sup>١</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (4/313).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (٧٠٣/١)، برقم: (٥٤٤٠).

من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه المعتمد لذلك لا يجوز الاحتجاج به، وذكر ابن عدي في «الكامل» في ترجمة ابنه علي بن نزار حديثه عن عكرمة عن ابن عباس في المرجئة والقدرية ثم قال: هذا الحديث أحد ما أنكر علي بن نزار وعلى والده<sup>(٢)</sup>، وقال في التقريب: ضعيف، من السادسة<sup>(٣)</sup>. قلت: فلا يصح هذا الإسناد لضعف رواته كما هو ظاهر من كلام أهل العلم. الثانية: ما كان مدارها على سلام بن أبي عمرة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً:

رواها الطبراني في الكبير: باب عكرمة عن ابن عباس، (٢٦٢/١١)، (١١٦٨٢)، والترمذي في: "القدر"، باب: ما جاء في القدرية، (٣٠١/٦)، (٢١٧٧).

يشكل على هذا الطريق ما ذكره أهل العلم في سلام بن أبي عمرة، قال ابن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي روى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية» وقال الأزدي: وهي الحديث<sup>(٤)</sup>، وقال ابن حجر: ضعيف، من السادسة<sup>(٥)</sup>.

قلت: ضعف هذا الراوي ظاهر ولا يجوز الاحتجاج بحديث الضعيف.

<sup>١</sup> - الخوارزمي، علي بن عراق الصناري أبو الحسن، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م، (١٢١/١).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (6/59).

<sup>٣</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (2/240).

<sup>٤</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (2/527).

<sup>٥</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (1/405).

٢- ما جاء من طريق جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

وله طريق واحد وهو ما كان مداره على نزار بن حيان، عن عكرمة بن أبي جهل، عن ابن عباس وجابر بن عبد الله مرفوعاً:

رواه ابن ماجه في: "النبي صلى الله عليه وسلم"، باب: الإيمان، (٢٨/١)، (٧٦)، وابن أبي عاصم في السنة: باب: في الإرجاء والمرجئة، (٤٦٢/٢)، (٩٤٨)، ويشكل عليه الراوي نزار بن حيان كما تقدم قبل قليل.

ج- ما جاء من طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:  
وله طريقان:

الأولى: ما كان مدارها على عمرو بن القاسم بن حبيب التمار، عن ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً:

رواها الطبراني في الأوسط: "حرف الميم"، باب: من اسمه محمد، (٣٧٠/٥)، (٥٥٨٧)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ليلى إلا عمرو بن القاسم، تفرد به: عبد الله بن أبان.

قال الهيثمي: فيه عمرو بن القاسم بن حبيب التمار وهو ضعيف، وكذلك عطية العوفي<sup>(١)</sup>، وضعفه ابن عدي<sup>(٢)</sup>، قلت: ففي هذا الإسناد راويان ضعيفان فلا يقبل.

الثانية: ما كان مدارها على بقية، عن الهقل بن زياد، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً:

رواها ابن بطه في الإبانة: باب: ما روي في المكذبين بالقدر، (٧١/٩)، وزاد في نهاية الحديث وَقَاتَلَهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِتَالِ الرُّومِ وَفَارِسِ وَالذِّيْلَمِ.

<sup>١</sup> - الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، (المتوفى: ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م، (٢٠٧/٧)، (١٨٨٨).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، لسان الميزان، (4/431).

وفي هذا الإسناد عدة إشكالات وهي:

● الراوي بقرية بن الوليد فهو صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء<sup>(١)</sup>، وفي هذا الإسناد قال بقرية عن الهقل بن زياد ولم يصرح بالسماع فلا يمكن قبول هذه الرواية.

● الراوي دراج أبو السمع راوي مختلف فيه بين أهل العلم، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: حديثه منكر، وقال عباس الدوري: سألت يحيى بن معين عن حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، فقال: ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس، دراج ثقة، وأبو الهيثم ثقة، وقال أبو غبيد الأجرى، عن أبي داود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: في حديثه ضعف، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال في موضع آخر: متروك، وقال أبو أحمد بن عدي: سمعت محمد بن حمدان بن سفيان الطرائفي، يقول: سمعت فضلك الرزي، وذكر له قول يحيى بن معين في دراج أنه ثقة، فقال فضلك: ما هو بثقة، ولا كرامة له، وروى له ابن عدي أحاديث، ثم قال: وعامة الأحاديث التي أُمليتها مما لا يتابع دراج عليه، وفيها ما قد روي عن غيره<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: دراج بن سمعان، أبو السمع صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين<sup>(٣)</sup>، إذا لا يمكن قبول مثل هذه الرواية لما تقدم من الأسباب.

د - ما جاء من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه:  
وله طريقان:

<sup>١</sup> - ابن حجر، تقريب التقريب، (1/134)

<sup>٢</sup> - المزي، تهذيب الكمال، (6/61)

<sup>٣</sup> - ابن حجر، تقريب التقريب، (1/284)

الأولى: ما كان مدارها على إسماعيل بن داود، عن أبي عمران، عن أنس بن مالك مرفوعاً:

رواها ابن بطة في الإبانة في موضعين: باب: القول في المرجئة، (٤٢٩/٧)، وفي: باب المكذبين بالقدر، (٦٦/٩)، وزاد فيه: قالوا: يا رسول الله، من القدرية؟ قال: الذين يقولون: المشيئة إلينا، ورواه الخطيب البغدادي في المتشابه في الرسم: باب: إسماعيل بن داود، (٦٩١/٢)، وزاد في آخره: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُرْجِئَةُ؟، قَالَ: «قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ»، قَالَ: قُلْتُ: مَا الْقَدْرِيَّةُ؟، قَالَ: «الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْمَشِيئَةُ إِلَيْنَا».

قال الشيخ الألباني: وهذا إسناد موضوع، أبو عمران اسمه سعيد بن ميسرة، قال البخاري: " منكر الحديث "، وقال ابن حبان: يقال إنه لم ير أنساً، وكان يروي عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه، كأنه كان يروي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يسمع القصص يذكرونه في القصص، وقال الحاكم: " روى عن أنس موضوعات، وكذبه يحيى القطان <sup>(١)</sup> .

الثانية: ما كان مدارها على عبد الحكم بن ميسرة، عن سعيد بن بشير - صاحب قتادة - عن قتادة، عن أنس مرفوعاً:

رواها الأصبهاني في الحلية: باب: محمد بن أسلم، (٢٥٤/٩).  
قال الألباني: وهذا سند ضعيف: عبد الحكم هذا ضعفه الدارقطني فقال: يحدث بما لا يتابع عليه، وذكره النسائي في كتاب "الضعفاء"، كما في "اللسان" <sup>(٢)</sup> .  
هـ - ما جاء من طريق جابر بن عبد الله رضي الله عنه:  
وله طريقان:

<sup>١</sup> - الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار النشر: دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، (١١٥/٢).

<sup>٢</sup> - الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، (2/116).

الأول: ما كان مداره على بحر السقاء، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً:

رواه الطبراني في الأوسط: "حرف الميم"، باب: من اسمه محمد، (٦/٦٩)، (٥٨١٧)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن شريك إلا القاسم بن العلاء. قال ابن حجر: بحر بن كَنِيْز ضعيف، من السابعة، مات سنة ستين<sup>(١)</sup>، قال الدارقطني: متروك<sup>(٢)</sup>، فلا يجوز قبول هذا الطريق لوجود راو مجمع على تركه.

الثاني: ما كان مداره على قرين بن سهل، عن أبيه، عن ابن أبي ذؤيب، عن محمد بن المكندر، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: رواه ابن الجوزي في العلل: أبواب ذكر الفقه، (١/١٥٤)، (٢٤٥)، ثم قال: وهذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرين وأبوه مجهولان<sup>(٣)</sup>.

و- ما جاء من طريق وائلة بن الأسقع رضي الله عنه: وله طريق واحد وهو ما كان مداره على محمد بن محسن، عن الأوزاعي، عن مكحول، عن وائلة بن الأسقع مرفوعاً: رواه الطبراني في الأوسط: "حرف الألف"، باب: من اسمه أحمد، (٢/١٧٤)، (١٦٢٥). قال الهيثمي: محمد بن مَحْصَن كذاب يضع الحديث<sup>(١)</sup>، وأهل العلم متفقون على كذب هذا الراوي فلا يقبل بحال.

<sup>١</sup> - ابن حجر، تقريب التقريب، (1/120).

<sup>٢</sup> - الذهبي، الكاشف، (١/٩٦)، حرف الباء.

<sup>٣</sup> - ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (المتوفى: ٥٩٧هـ)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، (١/١٥٤)، (٢٤٥).

ي- ما جاء من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه:  
وله طريق واحد وهو ما كان مداره على بقية بن الوليد محمد بن عبد الرحمن  
القشيري عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، عن أبي  
بكر رضي الله عنه مرفوعاً:

رواه ابن بشران في الأمالي: "المجلس الخامس والخمسون والستمائة"،  
(١٣٤/١)، (٢٨٨)، لكن أسقط محمد القشيري من الإسناد، وابن بطة في  
الإبانة: باب ما روي في المكذبين بالقدر، (٧٠/٩).  
يشكل على هذا الإسناد ما يلي:

- الراوي بقية بن الوليد وقد تقدم الكلام عليه فارجع له، كما أن ابن  
بشران أخطأ فأسقط الراوي محمد القشيري فأصبح بقية بن الوليد وكأنه  
يروى عن فطر بن خليفة وبقية لم يسمع من فطر مباشرة.
- الراوي محمد بن عبد الرحمن القشيري ويقال كوفي عن الأعمش وغيره  
روى عنه بقية وغيره، منكر الحديث، -ثم روى له ابن عدي مجموعة  
من الأحاديث- ثم قال: وهذه الأحاديث لمحمد بن عبد الرحمن القشيري  
بأسانيدها كلها مناكير بهذا الإسناد ومنها ما منته منكر، ومحمد هذا  
مجهول وهو من مجهولي شيوخ بقية<sup>(٢)</sup>.
- الانقطاع؛ لأن عبد الرحمن بن سابط لم يدرك أباً بكر كما ذكر ابن حجر  
<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup>- الهيثمي، مجمع الزوائد، (1/255)، (264).

<sup>٢</sup>- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني،  
محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م،  
(٥٠٤/٧).

<sup>٣</sup>- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المطالب  
العالية برؤايد المسانيد الثمانية، المحقق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية،  
تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع،

ز- ما جاء من طريق أبي هريرة رضي الله عنه:  
 وله طريق واحد وهو ما كان مدره على ابن نزار علي أو محمد، عن أبيه نزار بن حيان، عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً:  
 رواه الآجري في الشريعة: باب: في المرجئة وسوء مذاهبيهم، (٦٩١/٢)،  
 (٣٠٩)، والفريابي في القدر: باب ما روي في أولاد المشركين، (ص: ١٨٥)،  
 (٢٣١)، ولا يصح هذا الإسناد لوجود نزار بن حيان وقد تقدم الكلام فيه في  
 هذه الدراسة فارجع له طلباً للاختصار.

س- ما جاء من طريق حذيفة وأنس بن مالك رضي الله عنهما:  
 وله طريق واحد وهو ما كان مداره على محمد بن مرزوق البصري، عن محمد بن جعفر الجرمي أبو محمد، عن حماد الصانع، عن الحسن، عن حذيفة، وأنس بن مالك مرفوعاً:  
 رواه الطبري في تهذيب الآثار: باب ذكر ذلك، (٦٥٨/٢)، (٩٧٥)، إسناد فيه  
 مجاهيل لم أقف عليهم مثل: محمد بن جعفر الجرمي، وحماد الصانع فلا  
 يصح، والله أعلم.

ش- ما جاء من طريق ابن عمر رضي الله عنهما:  
 وله طريق واحد وهو ما كان مداره على علي بن ثابت الجزري، عن إسماعيل بن أبي إسحاق، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً:  
 رواه الطبري في التهذيب: باب ذكر ذلك، (٦٥٨/٢)، (٩٧٢)، واللالكائي في  
 شرح الأصول: باب سياق ما روي في تضليل المرجئة، (١٠٥٨/٥)،  
 (١٧٩٩).

يشكل على هذا الطريق الراوي محمد بن أبي ليلى فهو ضعيف، كان يحيى بن سعيد يُضَعَّف ابن أبي ليلى، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: كان

سيء الحفظ، مُضطرب الحديث، كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، في حديثه اضطراب، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ليس بذاك، وقال عمرو بن علي، عن أبي داود: سمعتُ شُعبة يقول: ما رأيتُ أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى، وقال رُوح بن عبادة، عن شُعبة: أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن أحمد بن يونس: كان زائدة لا يروي عن ابن أبي ليلى، وكان قد ترك حديثه<sup>(١)</sup>، لذا لا يمكن قبول روايته ولا بحال من الأحوال.

نص الحديث الثاني: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا يَرِدَانِ عَلَيَّ الْحَوْضَ: الْقَدْرِيَّةُ، وَالْمَرْجِنَةُ»

وله طريقان:

الأول: ما كان مداره على هارون بن موسى الفروي، عن أبي ضمرة، عن سليمان بن جعفر الأسدي، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن جده مرفوعاً:

رواه ابن أبي عاصم في السنة: باب في الإرجاء والمرجئة: (٤٦٢/٢)، (٩٤٩)، واللالكائي في شرح الأصول: باب سياق ما روي عن النبي، (٧١٠/٤)، (١١٥٧)، والبيهقي في القضاء والقدر: باب ما روي من التشديد على من كذب بقدر الله، (٢٨٦/١)، (٤٢٦).

يشكل على هذا الإسناد ما يلي:

- الراوي سليمان بن جعفر الأسدي.

- الراوي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

قال الألباني: إسناده ضعيف لجهالة سليمان بن جعفر الأسدي وضعف ابن أبي ليلى<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم الكلام فيه فارجع له طلباً للاختصار.

<sup>١</sup> - المزي، تهذيب الكمال، (16/496).

<sup>٢</sup> - ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، (المتوفى: ٢٨٧هـ)، كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم:

الثاني: ما كان مداره على علي بن عبد الله الفرغاني، عن هارون بن موسى الفروي، عن أبي ضمرة أنس بن عياض، عن حميد، عن أنس بن مالك مرفوعاً:

رواه الطبراني في الأوسط: "حرف العين"، باب من اسمه علي، (٢٨١/٤)، (٤٢٠٤)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا أنس بن عياض تفرد به هارون بن موسى الفروي.

ولهذا الإسناد علل:

الأولى: تدليس الراوي حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبدة الخزاعي ولا شك من أنه ثقة ولكن لننظر إلى ما يقوله أهل العلم فيه:

نقل علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد أنه قال: كان حميد إذا ذهب بعضه على بعض حديث أنس يشك فيه، وقال الحميدي عن سفيان: كان عندنا شويب بصري يقال له درست، فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت، وفتادة عن أنس إلا شيء يسير فكنيت أقول له: أخبرني بما شئت عن غير أنس فاسأل حميداً عنها فيقول سمعت أنساً، وقال يوسف بن موسى، عن يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدة حديث حميد الطويل، وقال ابن عدي: له أحاديث كثيرة مستقيمة، وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فأكثر ما في بابيه أن بعض ما رواه عن أنس يدلسه، وقد سمعه من ثابت، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، إلا أنه ربما دلّس عن أنس، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: هو الذي يقال له حميد بن أبي داود وكان يدلّس، سمع من أنس ثمانية عشر حديثاً، وسمع من ثابت البناني فدلس عنه، وقال أبو بكر البرديجي: وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال «حدثنا أنس»، وقال الحافظ أبو سعيد العلاني: فعلى

تقدير أن يكون أحاديث حميد مدلسة فقد تبين الوساطة فيها وهو ثقة صحيح، قال ابن حجر: ورواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس أحاديث قول باطل فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته، وحكاية سفيان عن درست ليست بشيء فإن درست هالك، وأما ترك زائدة حديثه فذاك لأمر آخر لدخوله في شيء من أمور الخلفاء.<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه، حتى قيل أن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره، وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع والتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>، وقال الذهبي: وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت.<sup>(٣)</sup> وقد ذكر ابن حجر في كتاب تعريف أهل التقديس حميد الطويل في المرتبة الثالثة وهم الذين قال عنهم في مقدمة الكتاب: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.<sup>(٤)</sup>

وقال الذهبي في الموقظة: ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن، وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وقتادة، وحميد الطويل، من صغار التابعين، وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء مغلطات ومنقطعات، فإن غالب روايات

<sup>١</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (2/75).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، طبقات المدلسين، (٥٢/١)، برقم: (٧١).

<sup>٣</sup> - الذهبي، ميزان الاعتدال، (2/383).

<sup>٤</sup> - ابن حجر، طبقات المدلسين، انظر المقدمة، (ص: ١٣) عند ذكر المرتبة الثالثة، وفي ترجمة حميد الطويل، (ص: ٣٨)، رقم: (٧١).

هؤلاء عن تابعي كبير، عن صحابي، فالظنُّ بمُرْسَلِهِ أنه أسَقَطَ من إسناده اثنين (١).

قلت: وحميد هنا لم يصرح بالسماع، ومن قال إن الواسطة قد عرفت بأنه يروي عن ثابت عن أنس فلا يقبل؛ لأنه قد يكون قد سمعه من غير ثابت وخاصة في مثل هذا الإسناد الذي تفرد به، وكلام الإمام الذهبي وابن حجر واضح بأن حديث حميد لا يحتج به إلا إذا صرح بالسماع ومفهوم المخالفة أنه إذا لم يصرح بالسماع فلا يحتج بحديثه كما هو ظاهر.

الثانية: شيخ الطبراني:

وهو علي بن عبد الله الفرغاني الذي في الإسناد فمن هو؟ غاية ما وجدنا فيه ما ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه قال: هو علي بن عبد الله بن عبد البر أبو الحسن الوراق يعرف بالفرغاني، حدث عن أبي حاتم الرازي وعبد الله بن أحمد بن حنبل روى عنه القاضي الجراحي ومحمد بن المظفر وأبو يعلى الطوسي الوراق وابن شاهين ويوسف القواس، وحدثنا البرقاني قال: قرأت على أبي يعلى الوراق وهو عثمان بن الحسن الطوسي حدثكم علي بن عبد الله بن عبد البر وراق ثقة، وحدثنا عبيد الله بن عمر الواعظ عن أبيه قال: مات علي

١ - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله الحافظ، الموقظة في علم مصطلح الحديث، طبعة دار البشائر، بيروت، الطبعة الثامنة، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ١٤٢٥هـ، (ص: ٤٠).

بن عبد الله الفرغاني في رجب سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>، قال ابن حجر: "طغك" وهو علي بن عبد الله الفرغاني نزيل مصر شيخ للطبراني<sup>(٢)</sup>. قلت: هذا ما ورد عن الفرغاني ولعله لا يكفي لتصحيح إسناد مشكل كهذا الإسناد، وخاصة ونحن في مقام الاحتجاج فلا يصلح مثل هذا التساهل في التوثيق وخاصة أن هذا الإسناد له ما يشوبه من التدليس والله أعلم. وكما هو الحال فيما تقدم من حديث القدرية مجوس هذه الأمة يمكن القول هنا:

- المنهج العام الذي سلكه أهل العلم من أنه لم يصح شيء من الأحاديث في أن القدرية أو المرجئة من الأصناف التي تكون من أهل النار.
- الأمر الآخر أن كل هذه الأسانيد التي تقدمت على كثرتها لم تخلو من ضعف الرواة أو تدليس بعضهم، أو انقطاع بعض آخر، أو من وجود رواة مجاهيل في الإسناد فلا يمكن التعويل عليها بحال، كما أنها من الممكن أن تؤكد على أن العملية مفتعلة.

١- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، (١٣/٤٤٤)، (٦٣٠٧).

٢- ابن حجر أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، نزهة الألباب في الألقاب، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، (١/٤٤٥)، (١٨٤٥).

## المطلب الثالث: لعنت القدرية

نص الحديث الأول: روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لُعِنَتِ الْقَدْرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا»، و زاد بعضهم في آخره: «... مِنْهُمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَجَمَعَ اللهُ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ نَادَى مُنَادٍ يُسْمَعُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، أَيْنَ خُصَمَاءُ اللهِ، فَيَقُومُ الْقَدْرِيَّةُ».

١- ما جاء من طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنه:

وله طريقان:

الأول: ما كان مداره على محمد بن الفضل بن عطية، عن كرز بن وبرة الحارثي، عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: رواه الطبراني في الأوسط: "حرف الميم"، باب من اسمه محمد، (١٦٢/٧)، (٧١٦٢)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن كرز بن وبرة إلا محمد بن الفضل بن عطية، تفرد به: محمد بن بكار، واللالكائي في شرح الأصول: باب سياق ما روي عن النبي، (٧٧١/٤)، (١١٥٩)، والأصبهاني في الحلية: باب كرز بن وبرة، (٨٣/٥).

قال الصنعاني والهيثمي: وفيه محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي وهو متروك<sup>(١)</sup>، قال ابن حجر عنه: كذبه، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة<sup>(٢)</sup>، وقال المناوي عن هذه الأحاديث: قال ابن الجوزي في العلل: حديث لا يصح فيه الحارث كذاب، قال ابن المدينة: وكذا فيه محمد بن عثمان، ورواه الطبراني عن محمد بن كعب القرظي مرفوعاً وفيه محمد بن الفضل

١- الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكلاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كآسلافه بالأمير، (المتوفى: ١١٨٢هـ)، التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، (٦٣/٩)، الهيثمي، مجمع الزوائد، (7/205)، (11878).

٢- ابن حجر، تقريب التهذيب، (١٢٣/٢)، برقم: (٧٠٦٢).

متروك وأبو يعلى وفيه بقية مدلس وحبيب مجهول وأورده الذهبي من عدة طرق ثم قال: هذه أحاديث لا تثبت لضعف رواتها. (١)

قلت: أعرضت عن نخل هذه الأسانيد كما تقدم من فعلي لكثرة العلل الواردة فيها من ضعف رواتها وانقطاع أسانيدها، واكتفيت بنقل أقوال أهل العلم فيها طلباً للاختصار.

الثاني: ما كان مداره على مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: رواه الرشيد العطار في الرواة عن مالك، (ص: ٢٨٥)، قال: حدثنا أبو محمد ضمرة بن عبد الله بن سعيد الأندلسي، عن عبد الله بن إبراهيم التونسي، عن يحيى بن محمد بن خشيش، عن سليمان بن عمران، عن عبد الله بن خارجة الغافقي، والذهبي في الميزان: باب يحيى بن محمد بن خشيش، (٤/٤٠٨)، (٩٦٢٥)، قال أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، حدثنا يحيى بن محمد بن خشيش، عن أحمد بن يحيى القيرواني، عن عنبسة بن خارجة، بنحوه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعنت القدرية والمرجئة على لسان اثنين وسبعين نبياً أولهم نوحٌ وآخرهم محمدٌ.

كلاهما (عبد الله بن خارجة الغافقي، عنبسة بن خارجة) عن مالك عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

قال الذهبي: عن يحيى بن خشيش: أظنه مغربياً صاحب مناكير. (٢)

٢ - ما جاء من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه:

وله طريقان:

الأول: ما كان مداره على بقية، عن زرعة بن عبد الله الزبيدي، عن سهل عن مكحول، عن معاذ بن جبل:

رواه اللالكائي في شرح الأصول: باب ما روي في تضليل المرجئة، (١٠٦٠/٥)، (١٨٠٢)، وأسقط الراوي سهل بين الزبيدي ومكحول، ورواه

١ - المناوي، فيض القدير، (5/276).

٢ - الذهبي، ميزان الاعتدال، (4/408)، (9625).

البيهقي في القضاء والقدر: باب ما روي من التشديد على من كذب بقدر الله، (ص: ٢٨٦)، والشاشي في المسند: باب شيخ غير مسمى عنه، (٢٩٣/٣)، (١٣٩٩)، إلا أنه قال: عن زرعة بن عبد الله الزبيدي، أن شيخا حدثهم، عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

قال ابن عدي: زرعة بن عبد الله بن زياد غير معروف<sup>(١)</sup>، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه بَقِيَّةُ، عن زُرْعَةَ بن عبد الله الزُّبَيْدِي، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ... الخ، قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَزُرْعَةُ وَعِمْرَانُ جَمِيعًا ضَعِيفَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم الكلام عن بقية بن الوليد فلا داعي من إعادته، كما أن مكحول الشامي لم يسمع من معاذ بن جبل قطعاً فمعاذ توفي سنة ١٨ للهجرة، بينما مكحول توفي سنة ١١٦ وقيل: ١١٨ للهجرة.

الثاني: ما كان مداره على بقية بن الوليد عن أبي العلاء الدمشقي عن محمد بن جحادة عن يزيد بن حصين عن معاذ بن جبل مرفوعاً: رواه ابن أبي عاصم في السنة: باب في الإرجاء والمرجئة، (٤٦٢/٢)، (٩٥٢)، بنحو قال: ما بعث الله نبيا قط إلا جعل في أمته قدريّة ومرجية وإن الله تعالى لعن على لسان سبعين نبيا القدرية والمرجية. قال الألباني: إسناده ضعيف يزيد بن حصين لم أعرفه، وبقيه بن الوليد مدلس وقد عنعنه<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (6/173)

<sup>٢</sup> - ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، (٦٢٩/٣)، (١١٤٤).

<sup>٣</sup> - ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، (المتوفى: ٢٨٧هـ)، كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم:

ج- ما جاء من طريق علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:  
وله طريق واحد وهو ما كان مداره على محمد بن عثمان، عن عبادة بن زياد،  
عن أبو صالح الحراز، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي  
عليه السلام مرفوعاً:

رواه ابن الجوزي في العلل: (1/142)، (220)، ورواه الدارقطني في العلل:  
عن علي رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح فإن الحارث كذاب، وقال ابن المديني  
وكذلك فيه محمد بن عثمان<sup>(٢)</sup>، وقال الشيخ الألباني في هذا الحديث علتان  
(٣):

الأولى: اختلاط أبي إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله السبيعي - وعننته؛  
فإنه كان مدلساً، ولذلك؛ قال أبو خيثمة: كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث  
الحارث ما قال فيه أبو إسحاق: سمعت الحارث، وقال شعبة: لم يسمع أبو  
إسحاق منه؛ إلا أربعة أحاديث.

والأخرى: عبادة بن زياد - وهو ابن موسى الأسدي، ويقال فيه (عباد) قال  
فيه أبو داود: صدوق، وقال موسى بن هارون: تركت حديثه، وقال ابن عدي:  
له أحاديث مناكير في الفضائل.

قلت: فلا تقبل هذه الرواية بحال، وأبو إسحاق قد عنعن عن الحارث.

محمد ناصر الدين الألباني)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ،  
١٩٨٠م، (١/١٤٢)، (٣٢٥).

<sup>١</sup> - السيوطي، جامع المسانيد والمراسيل: (٤١/٦)، برقم: (١٧٠٧٤) لم أقف عليه في  
العلل للدارقطني، مع أن كثيراً من أهل العلم ذكروه عن نفس المصدر، لذا نقلته من جامع  
المسانيد والعهد على الراوي.

<sup>٢</sup> - ابن الجوزي، العلل المتناهية، (1/143)، (221).

<sup>٣</sup> - الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، (12/169).

نص الحديث الثاني: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قَطُّ إِلَّا وَفِي أُمَّتِهِ قَدْرِيَّةٌ، وَمُرْجِنَةٌ يُشَوِّشُونَ عَلَيْهِ أَمْرَ أُمَّتِهِ، إِلَّا وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَعَنَ الْقَدْرِيَّةَ، وَالْمُرْجِنَةَ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا».

١- ما جاء من طريق أبي هريرة رضي الله عنه:

وله طريق واحد وهو ما كان مداره على شهاب بن خراش عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً:

رواه الآجري في الشريعة: باب في المرجئة، (٢/٦٩٠)، (٣٠٨)، وفي: باب ما ذكر في المكذبين بالقدر، (٢/٨١٣)، قال: حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني قال: حدثنا سويد بن سعيد، (٣٩٣)، وابن بطة في الإبانة: باب القول في المرجئة، (٢/٨٨٤)، (١٢١٩)، وفي: باب ما روي في المكذبين بالقدر، (٤/١١١)، (١٥٣٠)، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن مسعدة الأصبهاني قال: حدثنا إبراهيم بن الحسين الكسائي، قال: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع،

كلاهما (سويد بن سعيد، والربيع بن نافع) عن شهاب بن خراش.... الخ.

قال ابن القيسراني: شهاب هذا هو الحوشي الشيباني ابن أخي العوام بن حوشب، كنيته أبو الصلت، لا يحتج به<sup>(١)</sup>، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى به سويد بن غفلة وكذلك شهاب خراش، قال يحيى بن معين لو كان لي فرس ورمح كنت أغزو سويداً، وقال أبو حاتم: الرازي هو كثير التدليس، قال ابن حبان: يأتي بالمعضلات عن الثقات يجب مجانبته وشهاب بن خراش كان يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م، (ص: ٢٨٠)، (٦٩٧).

<sup>٢</sup> ابن الجوزي، العلل المتناهية، (1/149)، (235).

٢- ما جاء من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه:

ولهُ طريق واحد وهو ما كان مداره على بقیة بن الوليد، عن أبي العلاء الدمشقي، عن محمد بن جحادة، عن يزيد بن حصين، عن معاذ بن جبل مرفوعاً:

رواه الطبراني في الكبير: باب يزيد بن حصين عن معاذ بن جبل، (١١٧/٢٠)، (٢٣٢)، والبيهقي في الاعتقاد: باب النهي عن مجالسة أهل البدع، (ص: ٢٣٧)، وغيرهم.

قلت: يزيد بن حصين لا يروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، وقال البخاري: لم يصح حديثه، وقال ابن عدي: ليس بمعروف، ولا أعرف له من السند شيئاً<sup>(٢)</sup>، وفيه بقیة بن الوليد ولم يصرح بالسماع هنا فهذه ظلمات بعضها فوق بعض.

ج- ما جاء من طريق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

ولهُ طريق واحد وهو ما كان مداره على محمد بن عبد الرحمن بن بحير بن ريسان، عن عمرو بن الربيع بن طارق، عن ابن وهب، عن سفیان، عن منصور، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً:

رواه ابن القيسراني في الذخيرة: باب حرف الميم، (٢٠٧٠/٤)، (٤٧٧٢)، وابن الجوزي في العلل: أبواب ذكر الفقه، (١٤٤/١)، (٢٢٣).

قال ابن عدي: وهذا بهذا الإسناد باطل ومحمد بن عبد الرحمن يحدث بالبواطيل<sup>(٣)</sup>، وكما تقدم الكلام في المطالب السابقة من أنه لم يصح شيء

١- انظر المزي، تهذيب الكمال، (١٦٣/١٨)، في ترجمة معاذ بن جبل رضي الله عنه.

٢- ابن حجر، لسان الميزان، (6/348).

٣- ابن الجوزي، العلل المتناهية، (1/144)، (223).

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الأحاديث، وإلى هذا ذهب ابن القيم رحمه الله تعالى (١).

المطلب الرابع: يكون في أمتي أقوم يكذبون بالقدر.

نص الحديث الأول: روي عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَقُولُ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَكْذِبُونَ بِالْقَدَرِ»، وزاد بعضهم: «إِنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَكْذِبُونَ بِالْقَدَرِ..إِلخ»، وقال بعضهم: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ وَمَسْحٌ وَذَلِكَ فِي الْمُكْذِبِينَ بِالْقَدَرِ».

١ - قال رحمه الله: والذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ذمهم من طوائف أهل البدع: هم الخوارج فإنه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صحاح، لأن مقالتهم حدثت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلمة رئيسهم، وأما الإرجاء، والرفض، والقدر، والتجهم، والحلول وغيرها من البدع: فإنها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة، وبدعة القدر: أدركت آخر عصر الصحابة فأنكرها من كان منهم حياً، كعبد الله بن عمر، وابن عباس، وأمثالهما رضي الله عنهم، وأكثر ما يجيء من ذمتهم: فإنما هو موقف على الصحابة: من قولهم فيه، ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصحابة فتكلم فيها كبار التابعين الذين أدركوها كما حكيناها عنهم ثم حدثت بدعة التجهم بعد انقراض عصر التابعين، واستفحل أمرها، واستطار شرها في زمن الأئمة، كالإمام أحمد وذويه، انظر: العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (12/289).

## تخريج الحديث:

١- ما جاء من طريق ابن عمر رضي الله عنه:

وله ثلاثة طرق:

الأول: ما كان مداره على أبي صخر حميد بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً:

رواه الإمام أحمد في: "مسند عبد الله بن عمر"، (١٥٩/٥)، (٥٦٣٩) قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا سعيد، يعني ابن أبي أيوب، وفي: "مسند عبد الله بن عمر"، (١٥٩/٥)، (٥٨٦٧)، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا رشدين، وفي: "مسند عبد الله بن عمر"، (١٥٩/٥)، (٦٢٠٨) قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب، والحاكم في المستدرک: "حديث مسعر"، (١٥٨/١)، (٢٨٥)، وقال: حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هاني، ثنا السري بن خزيمة، ثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الله بن يزيد، ثنا سعيد بن أيوب، ثم ذكره ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بأبي صخر حميد بن زياد ولم يخرجاه، وأبو داود في: باب لزوم السنة، (٢٠٤/٤)، (٤٦١٣) قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا سعيد، يعني ابن أبي أيوب، وابن ماجه في: باب الخسوف، (١٣٥٠/٢)، (٤٠٦١)، قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار، ومُحَمَّد بن المثنى، قالوا: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا حيوة بن شريح، والترمذي في: باب ١٦، مرتين، (٤٥٦/٤)، (٢١٥٢)، قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا حيوة بن شريح، وفي رقم: (٢١٥٣) قال: حدثنا قتيبة، حدثنا رشدين بن سعد.

أربعتهم (سعيد بن أبي أيوب، ورشدين بن سعد، وعبد الله بن وهب، وحيوة بن شريح) عن أبي صخر حميد بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً ثم ذكره.

إذا مدار أسانيدهم على أبي صخر واسمه حميد بن زياد فما هو رأي أهل العلم في هذا الراوي؟ فلننظره كما يلي:

قال أحمد: ليس به بأس، وقال عثمان الدارمي، عن يحيى: ليس به بأس، وقال إسحاق بن منصور، وابن أبي مريم، عن يحيى: ضعيف، وكذا قال النسائي، وقال ابن عدي بعد أن روى له ثلاثة أحاديث: وهو عندي صالح، وإنما أنكر عليه هذان الحديثان: «المؤمن يألف»، وفي القدرية وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً، ثم قال في موضع آخر: حميد بن صخر، وعنه حاتم بن إسماعيل ضعفه النسائي، وأخرج له ابن عدي أحاديث غير تلك الأحاديث، وقال: وله أحاديث، وبعضها لا يتابع عليه<sup>(١)</sup>، وقال ابن حجر: صدوق يهيم، من السادسة، مات سنة تسع وثمانين<sup>(٢)</sup>.

الذي يظهر من أمر هذا الراوي أنهم اختلفوا فيه، وحتى ابن عدي انتقد عليه حديثان ومنهم حديثه في القدر وهو لا تجالسوا أهل القدر، وهو كما قال ابن حجر: صدوق يهيم، وهذا الحديث صححه جماعة من أهل العلم من المعاصرين مثل الشيخ أحمد شاكر والألباني، وشعيب الأرنؤوط.

لكن يمكنني القول إن هذا الحديث لا يصح لعدة أمور منها: أن حميد بن زياد راوي مختلف فيه بين الصحة والضعف وقد ضعفه جماعة، فلا يحتمل مثل هذا التفرد إذ لا يوجد ثقة واحد يروي هذا الحديث، وهو في أقل تقدير له صدوق يهيم، كما أن ابن عدي أنكر عليه هذا الحديث الذي هو في القدر فلا يمكن قبول هذا الحديث من وجهة نظري والله أعلم.

الثاني: ما كان مداره على الحكم بن سعيد، عن الجعد بن عبد الرحمن عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً:

رواه ابن أبي عاصم في السنة: باب القدرية مجوس هذه الأمة، (١/١٥٠)، (٣٤٠)، والفريابي في القدر: باب ما روي في أولاد المشركين، (ص: ١٧٥)،

<sup>١</sup> - ابن حجر، تهذيب التهذيب، (2/77).

<sup>٢</sup> - ابن حجر، تقريب التهذيب، (١/٢٤٣)، برقم: (٢٤٣).

(٢٢٠)، والآجري في الشريعة: باب ما ذكر في المكذبين في القدر، (٨٠٤/٢)، (٣٨٣)، والطبراني في الأوسط: "حرف الميم"، باب من اسمه محمد، (٢٧٦/٥)، (٥٣٠٣)، وفي الكبير: "حرف الميم"، باب من اسمه محمد، (٧١/٢)، (٨٠٠).

قال العقيلي: وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة متقاربة في الضعف<sup>(١)</sup>، قال ابن القيسراني: رواه الحكم بن سعيد الأموي المدني: عن جعيد بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر، والحكم هو ابن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن العاص، قال البخاري: منكر الحديث<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حبان: كثر وهم الحكم وفحش خطأه فصار منكر الحديث لا يحتج به<sup>(٣)</sup>، وقد تقدم الكلام في الجعد بن عبد الرحمن والحكم بن سعيد في هذه الدراسة.

الثالث: ما كان مداره على فضيل بن مرزوق عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: رواه البيهقي في القضاء والقدر: باب ما روي في أولاد المشركين، (ص: ٢٨٢)، (٤٠٩)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في التاريخ، قال أخبرنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم، قال أخبرنا محمد بن عمرو بن النصر الحرشي، قال: حدثني جدي، قال أبو الفضل وهو جده من قبل أمه حسنويه بن خشام بن عبد الله الحرشي، قال أخبرنا عبيد الله بن موسى، عن فضيل بن مرزوق ثم ذكره.

<sup>١</sup> - العقيلي، محمد بن محمد بن موسى الحجازي أبو جعفر، ضعفاء العقيلي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، (٢٦٠/١)، (٣١٨).

<sup>٢</sup> - ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن ظاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، ذخيرة الحفاظ، المحقق: د. عبد الرحمن الفيواني، الناشر: دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، (١٤٨٤/٣)، (٣٢٧٧).

<sup>٣</sup> - ابن الجوزي، العلل المتناهية، (1/145)، (226).

يشكل على هذا الطريق الراوي فضيل بن مرزوق فهو راو مختلف فيه فقد تكلم فيه أهل العلم بضعفه وأنه يهيم<sup>(١)</sup>، كما أني لم أقف على سماع له عن نافع مولى ابن عمر، ولم يرد في سند صحيح أنه روى عنه لذا لا يمكن قبوله في مثل هذه الأحوال والله أعلم.

نص الحديث الثاني: روي عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «يأتي من بعدي قوم يكذبون بالقدر، فمن أدركهم منكم فليبلغهم عني أني منهم بريء وهم مني براء، حق على كل مسلم أدركهم أن يجاهدكم كما يجاهد الترك والديلم».

تخريج الحديث:

ما جاء من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه:

وله طريق واحد وهو ما كان مداره على أبو حفص عمر بن أحمد بن عبد الله بن الحسن بن شهاب، قال: حدثنا أبي، عن يزيد بن خالد أبو خالد، عن رؤية بن ربيعة المزني، عن أبي هناد الأنصاري، عن معاذ بن جبل مرفوعاً: رواه ابن بطه في الإبانة: باب ما روي في المكذبين بالقدر، (١١٦/٤)، (١٥٣٩).

قال العقيلي: رؤية بن ربيعة مجهول بالنقل، ويزيد أبو خالد نحوه، والحديث غير محفوظ<sup>(٢)</sup>، فلا يمكن الاعتماد على هذه الرواية لما جاء فيها من أمور تقدر في صحتها.

وقد وردت أحاديث أخرى تدم القدرية وتقدر فيهم<sup>(١)</sup>، أعرضت عنها لضعفها البين والواضح وحتى لا تطول الدراسة والله الموفق.

<sup>١</sup> - فضيل بن مرزوق قال ابن معين هو ضعيف، ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (المتوفى: ٥٠٧هـ)، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، (ص: ١٢١)، برقم: (٢٥٧).

<sup>٢</sup> - العقيلي، ضعفاء العقيلي، (2/64).

وكما تقدم الكلام فيما سبق فلا يمكن تصحيح مثل هذه الروايات لأنه لم يثبت منها شيء صحيح، كما أن كل هذه الأسانيد لم تخلو من ضعف الرواة أو جهالة أحاولهم فلا يمكن الوثوق بها.

وفي نهاية هذا المطلب يمكن الإشارة إلى أمر ما قد تكرر في رواية جميع المطالب وهو، ورود طائفة من رواة هذه الأحاديث قد تكلم عليهم أهل العلم، ووصفهم بقولهم: متروك الحديث، وهذا الوصف يعني أن الراوي قد ترك الناس حديثه لكونه متهماً بالكذب، وهذا ما قد يشير إلى ما سبق وأكد عليه هنا من أن احتمالية العمد في وضع مثل هذه الأحاديث أمر غير مستبعد، كما أن الأقرب في مثل هذه الأحاديث أنها موضوعة وليست بضعيفة كما يرى بعض أهل العلم.

١- انظر على سبيل المثال ما أورده الهيتمي في المجمع باب المكذبين بالقدر من أحاديث مثل: عن أبي قتادة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «هلاك أمتي في ثلاث: في القدرية، والعصبية، والرواية من غير ثبت»، رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه سويد بن عبد العزيز، وقد أجمعوا على ضعفه، (١٤١/١)، (٦٠٣)، وعن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: ألا ليقيم خصماء الله وهم القدرية»، رواه الطبراني في الأوسط من رواية بقية وهو مدلس، وحبيب بن عمرو مجهول، (٢٠٦/٧)، (١١٨٧٩)، وانظر كذلك للقاري في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: حَدِيثٌ «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ قَالَ الرَّنَادِقَةُ وَهُمْ الْقَدْرِيَّةُ» قال القاري: لا أصل له، (ص: ٨٠)، (برقم: ٩٢).

### الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله أولاً وآخراً وله الفضل والمنة على إتمام هذا البحث الصغير الذي يدور حول الأحاديث الواردة في القدرية، وإن كان من نتائج مهمة قد توصل لها الباحث من خلال هذه الدراسة فهي كما يلي:

أولاً: القدرية وهم نفاة القدر نسبوا للقدر الذي نفوه، فهم يقولون: إن العبد خالق فعله الاختياري والمباشر، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى بل هي من فعل العبد نفسه والله منها براء، وأكثرهم لا ينفون علم الله تعالى عن هذه الأفعال الاختيارية سوى طائفة يسيرة من الغلاة والمتشددين الذين تبرأ منهم الصحابة الكرام لما في هذا القول من تجهيل لله سبحانه وتعالى.

ثانياً: سبب ظهور هذه الفرقة كثرة الظلم والفساد الذي أحدثه بنو أمية حتى وصل الحال بهم إلى إحراق الكعبة ورميها بالمنجنيق على يد الظالم الحجاج بن يوسف الثقفي، وأخذوا يتعذرون بالمذهب الجبري وينشرون أفكاره، وأنها إنما احترقت بقدر الله تعالى، فقال أناس: لم تحترق بقدر الله تعالى، فكانت البداية والشرارة الأولى لظهور المذهب القديري.

ثالثاً: أول من تكلم بالقدر وأشاعه حسب ما تذكره المصادر هو التابعي معبد الجهني، وعنه أخذ غيلان الدمشقي، وهم المؤسسون للمذهب القديري بداية، إلى أن وصلت هذه الآراء للمعتزلة وأخذوا بها وتشكلت على أيديهم هذه الفرقة الإسلامية بأصولها ومناهجها المعروفة، والقدرية إذا أطلقت من دون قيد فالمقصود بها كل الفرق والطوائف التي تنفي القدر عن الله تعالى وليست مقيدة بأحد وإن كان الشائع في الاستخدام والغالب أنهم المعتزلة.

رابعاً: سبب تشويه المذهب والحقد عليه هو أن لأصحاب هذا المذهب أقوال ومشاركات سياسية قد طالت نظام الحكم في تلك الفترة، منها التصدي لظلمهم والخروج عليهم، وحض الناس على مدافعهم ومغالبتهم، كالقول بأن الخلافة تصلح في غير القرشي، لكل قوام بالكتاب والسنة مع إجماع المسلمين عليه، فكانت مثل هذه الأقوال والممارسات سبب رئيسي في تدخل السياسة والتعاون

مع المؤسسة الدينية المتمثلة ببعض رجال الدين الموالين للنظام للتأثر من هذه الفرقة التي قد تفسد عليهم أمر سياستهم للأمة.

خامساً: المسلك العام الذي ذهب إليه طائفة من المحدثين المشتغلين بعلم العلل وهي: أن كل حديث جاء بذكر طائفة معينة فهو غير صحيح في الغالب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكر طائفة بعينها ولا سماها، بل حتى الخوارج الذين وردت فيهم أحاديث مشهورة لم يسميهم عليه الصلاة والسلام إنما قال: "يخرج من ضئضئ هذا... إلخ"، وكل هذه الطوائف لم تكن موجودة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما وجدت بعض أقوالهم والتي من الممكن أن يشير إليها النبي من دون تسمية للفرقة أو الطائفة، وقد أخذ بها المسلك جماعة من المحدثين مثل: ابن الجوزي، والمنذري، والعقيلي، وابن القيم، والذهبي رحمهم الله جميعاً.

سادساً: من المعلوم عند المتخصصين من أهل الحديث قاعدة حديثة: وهي عدم قبول قول من كان يحمل على أهل بلد ما في تضعيف حديثهم أو التكلم في رجالهم كعداء أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، فلا يمكن قبول قوله في أهل الكوفة لما يحمل عليهم، والذي ظهر للباحث من أنه لا يمكن كذلك قبول الحديث وتصحيحه ممن يحمل على مذهب معين أو فرقة ما حديثاً يرد في ذمهم والتشنيع عليهم، ومن الملاحظ أن أكثر من صحح أحاديث القدرية من أهل العلم في الغالب هم من لهم عناية في المعتقد وكتبه مثل: (الآجري، وابن بطة، وابن أبي عاصم، والبيهقي، والفريابي، والالكائي) بقصد التشنيع على أهل البدع والتحذير منهم، ومن المعاصرين جماعة من الفرقة السلفية المشتغلة بعلوم العقيدة والحديث كذلك، وهو قصد لا بأس به ولكن ليس على حساب السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأجل التسليم فمما لا شك فيه أنهم من المحتمل تساهلهم في تصحيح مثل هذه الأحاديث.

سابعاً: بعض أهل العلم صحح الحديث من خلال التصحيح بمجموع الطرق وهو تصحيح لا بأس به للوهلة الأولى، ويستفاد من هذه القاعدة أنها تبين لنا

أن للحديث أصلاً من دون تصحيح الطرق، والألفاظ والصفات الواردة فيه لضعف طريقه وإن تعددت وتكاثرت، فتعدد الطرق هنا لا تزيده إلا ضعفاً ووهناً، وهذا ما بينه أهل العلم مثل: كالحافظ ابن حجر وابن القيم، ولكن بعد التدقيق وإعمال علم العلل والنظر في الأحداث السياسية المصاحبة لأقوال وأفعال هذه الفرقة يمكن القول بأن هذه الأحاديث التي وردت في ذكر القدرية ليست إلا أحاديث موضوعة وأنا أوافق في هذا الرأي ابن الجوزي الذي قال بوضع الحديث، والسبب في هذا الوضع حسب ما توصلت إليه الدراسة الجهل ودواعي السياسة.

ثامناً: على ما يبدو أن جهال أهل البدع وضعوا أحاديث لنصرة مذهبهم، فقام بعض جهال أهل السنة ووضعوا أحاديث لردع أهل البدع عن بدعهم، والحق أن كليهما مخطئ، وأنه لا يصح من هذه الأحاديث شيء، فكل الطرق التي تعرضت لها الدراسة لم تخلوا من مقال في السند أو الرواة فلا يمكن الاعتداد بها وإن تكاثرت إذ ليس كل ضعف مقبول هنا.

تاسعاً: كان للسياسة دورها الفعال في حشد مثل هذه الروايات والأحاديث وبيئتها بين المسلمين لتشكيل رأي عام وعاطفي يسمح للنظام السياسي بتصفية كل من يعارض النظام تحت ذريعة أنه قدرى ضال، وهذا ما تثبته الدراسة من خلال ذكر المشاركات السياسية للقدرية والتي أدت إلى ظهور مثل هذه الأحاديث الموضوعة في ذمهم.

## قائمة المراجع والمصادر:

- (1) ابن بطه، عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي، الإبانة الكبرى، طبعة دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (2) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- (3) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، الإيمان، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- (4) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله، التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.
- (5) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله، التاريخ الكبير، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة طبع.
- (6) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- (7) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- (8) ابن العبري، غريغوريوس أبو الفرج، تاريخ مختصر الدول، المحقق: أنطون صالحاني اليسوعي، الناشر: دار الشرق، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٢م.
- (9) ابن عساكر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تبیین كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، الناشر:

القدس، دمشق، ١٣٤٧هـ.

- (10) المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة طبع.
- (11) ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن ظاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.
- (12) البغدادي، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، التذكرة الحمدونية، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (13) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، التسعينية، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- (14) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، تقريب التهذيب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- (15) الخوارزمي، علي بن عراق الصناري أبو الحسن، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م.
- (16) الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.
- (17) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، تهذيب التهذيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م.

- (18) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج الفضاوي الكلبى، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- (19) العلائى، خليل بن كَيْكَلْدِي بن عبد الله الدمشقى أبو سعيد صلاح الدين، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، طبعة عالم الكتب، ١٩٨٦م.
- (20) ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، ذخيرة الحفاظ، المحقق: د. عبد الرحمن الفيوائى، الناشر: دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- (21) الزمخشري، حمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم جار الله، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- (22) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار النشر: دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
- (23) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، سير أعلام النبلاء، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- (24) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- (25) الأجرى، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، الشريعة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، طبعة دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
- (26) العقيلي، محمد بن محمد بن موسى الحجازي أبو جعفر، ضعفاء العقيلي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- (27) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، الضعفاء

- والمتروكون، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- (28) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، طبقات المدلسين، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٨٦م.
- (29) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- (30) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- (31) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- (32) العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤١٥هـ.
- (33) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- (34) الشهراني، د. سعد بن علي، فرقة الأحباش، نشأتها وعقائدها وآثارها، طبعة دار عالم الفوائد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- (35) المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم القاهري، فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- (36) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- (37) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله الحافظ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- (38) ابن عديّ، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- (39) الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي الزين، كتاب التعريفات، المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- (40) ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- (41) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- (42) السفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضوية في عقد الفرقة المرضية، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة: الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- (43) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- (44) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.
- (45) القاري، علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: دار الفكر، بيروت، تاريخ الإصدار: ١٩٩٤ م.
- (46) عمارة، د. محمد عمارة مصطفى، مسلمون ثوار، طبعة دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م،
- (47) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الكناني، مصباح الزجاجة، طبعة دار الجنان، بيروت، ١٩٨٦ م.
- (48) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، المطالب العالیه بزوائد المسانيد الثمانية، المحقق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، من المجلد ١ - ١١ : ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م، من المجلد ١٢ - ١٨ : ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- (49) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢ م،
- (50) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.

- (51) ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٥ م.
- (52) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، الناشر: مؤسسة الحلبي، بدون سنة طبع.
- (53) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- (54) القاضي عبد الجبار، أحمد بن عبد الجبار الهمذاني المعتزلي، المنية والأمل، تحقيق: الدكتور/ سامي النشار، الدكتور عصام الدين محمد، الناشر: دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، تاريخ الطبع: ١٩٧٢ م.
- (55) المقرئزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- (56) الموسوعة العقدية، وهي لمجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ/ علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت: [dorar.net](http://dorar.net)، عدد الأجزاء: ١١، تم تحميله في ربيع الأول ١٤٣٣ هـ.
- (57) الحنفي، عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة مديبولي.
- (58) الجهني، مانع بن حماد، (١٤٢٠ هـ)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الرابعة، طبعة دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.
- (59) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله الحافظ، الموقظة في علم مصطلح الحديث، طبعة دار البشائر،

- 
- بيروت، الطبعة الثامنة، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ١٤٢٥هـ.
- (60) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله، ميزان الاعتدال، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- (61) ابن حجر أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- (62) النشار، د. علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، طبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

